

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ١٣

الجمعة، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يو ميا ثان (ميانمار)

تجتمع لجنتنا في لحظة بالغة الأهمية، عقب قمة
الألفية، التي تعهد فيها رؤساء الدول والحكومات بالآتي
”لن ندخر جهدا في سبيل تخليص شعوبنا
من ويلات الحروب“

وقررنا السعي إلى
”القضاء على المخاطر التي تمثلها أسلحة
الدمار الشامل“. (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٨)
وفي إطار هذا الالتزام العالمي لقادة العالم، يود وفد بلادي أن
يركز على قضيتين على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لنا،
وتتعلقان بما عقد القادة عليه العزم للقضاء عليهما: وأعني
بهما قضيتي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والألغام
المضادة للأفراد.

ومثلما فعلنا في السنة الماضية، يود وفد بلادي أن
يذكر هذه اللجنة بأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
ما زالت تمثل الأدوات الرئيسية للحرب في البلدان النامية.
فبالنسبة لنا في أفريقيا بصفة عامة، وفي أوغندا بصفة خاصة،
فإن التهديد الذي تمثله تلك الأسلحة أكثر واقعية وأهم من

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٥ إلى ٨١ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع البنود المتعلقة بزرع السلاح
والأمن الدولي

السيد بينديزا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): ينضم
وفدي إلى الوفود الأخرى التي تكلمت قبلي ليهنئكم،
سيدي، على انتخابكم لرئاسة لجنتنا. واسمحوا لي أيضا أن
أهنئ بقية أعضاء المكتب. وسيتعاون الوفد الأوغندي تعاوننا
كاملا معكم في قيادتكم للجنة.

ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره للأمانة العامة
من خلال إدارة شؤون نزع السلاح على ما اضطلعت به من
عمل ممتاز بإعداد الوثائق ذات الصلة والمشملة على آخر
التطورات، فكلفت بذلك إبقاء مسائل نزع السلاح تحت
نظر لجنتنا بشكل كامل. واسمحوا لي أن أشكر على وجه
الخصوص وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد
دانابالا، على بيانه الافتتاحي الملهم.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات
بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

التسلح. وأن وفد بلادي يرى أن الموارد المستثمرة في الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام موارد مهددة، لأنه كان يمكن استثمارها على نحو أفضل في المشروعات الملحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتي تعود على البشرية بنفع أكبر من الأسلحة. ولذا، فنحن نحتاج إلى موازنة أولوياتنا، والحد من مستويات الإنفاق على التسلح وإعادة استثمار تلك الموارد في البرامج التي تعزز السلم والأمن والتنمية.

وفي هذا الصدد، يناشد وفد بلادي بصفة خاصة البلدان السبعين التي تنتج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتناجر بها إعادة النظر في ممارساتها التجارية وأن تضمن أن تلك الأسلحة الخطيرة لا تباع، أو تنتهي في أيدي، جهات غير دول. ولذلك، فإن أوغندا تؤيد وترحب بالعملية التحضيرية لعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بهذا الموضوع، والتي تجري برئاسة السفير كارلوس دوس سانتوس ممثل موزامبيق. وتتطلع أوغندا إلى انعقاد هذا المؤتمر في عام ٢٠٠١، ونأمل أن يتناول بشكل شامل مسائل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

لقد كرست جانباً كبيراً من بياني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام، وليس للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ولا يعني ذلك أن هذه الأسلحة أقل أهمية، ولكن لأن الخطر والدمار الذي يحقق بنا إنما هو نتيجة للأسلحة الصغيرة وليس للأسلحة النووية.

وعلى سبيل المثال، على مر السنوات العشرين الماضية، قتل أكثر من مليوني شخص بسبب الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة أو الألغام. وتسعون في المائة منهم كان من المدنيين، و ٨٠ في المائة كانوا من النساء والأطفال. وقد بلغ عدد المعاقين أكثر من ١٢ مليون

التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية؛ فالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحدث دماراً هائلاً وخسارة فادحة في الأرواح والممتلكات. وقد لا تكون الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام هي الأسباب الرئيسية للصراعات في أفريقيا أو في أماكن أخرى، إلا أنه ليس ثمة حاجة للمغالاة في التأكيد على الإحصاءات المذهلة بأعداد القتلى والمشوهين وما إلى ذلك، فضلاً عن الدمار الكامل الناجم عن الصراعات المسلحة التي تستخدم فيها هذه الأسلحة المميتة.

وبينما سيستمر وفد بلادي في حث المجتمع الدولي على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، التي نعتقد أنها تنشأ في جانب منها نتيجة الافتقار إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإننا نستعري انتباه اللجنة إلى الأوضاع الضارة التي تترتب على سوء الاستخدام المروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام. وفي معظم الحالات، يؤدي سوء استخدامها إلى جرائم العنف، والانتحار والقتل في مجتمعاتنا. ويزداد الأمر تعقيداً عندما تصبح هذه الأسلحة الصغيرة هي السلاح الرئيسي الذي يستخدمه الجنود الأطفال، خاصة في البلدان التي تخوض صراعات مسلحة.

وعلى الرغم من الآثار طويلة الأجل المترتبة على استخدام تلك الأسلحة في مجتمعاتنا، وخاصة أثرها على الأطفال، لم تخضع لتقييم شامل بعد، فالأمر الواضح دون منازع هو انتشار ثقافة العنف وعدم التسامح بين الشباب الذين تعرضوا لتلك الأسلحة. فقد دب الخلل في نظم التعليم، وظهر جيل يقاسي من المعاناة والإحساس بالصدمة النفسية. وإننا نتساءل عما قد يخفيه المستقبل لأولئك الأطفال.

لقد أوضح وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح في بيانه الاستهلاكي حجم الموارد الهائلة التي استثمرت في

طويلة وظلت تدعو إليه. ولذلك سيؤيد وفد بلادي كل مشاريع القرارات التي تدعو إلى حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها.

ويتطلع وفد بلادي إلى العمل مع جميع الوفود المهتمة بشكل حقيقي بحظر تطوير وإنتاج وتكديس أسلحة جراثومية وتكسينية وتدميرها.

اسمحوا لي في النهاية بتذكير اللجنة بأنه ينبغي أن تذكر أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية تسببت بالفعل في دمار كاف. ولسنا بحاجة إلى إضافة الأسلحة النووية وأسلحة دمار شامل أخرى على هذا الكوكب.

السيد أكبالو (توغو) (تكلم بالفرنسية): باسم وفد توغو، أود في البداية تقديم أخلص التهاني إليكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. إن بصيرتكم الثابتة في قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، وكذلك خبرتكم في هذا المجال، تبشران في الحقيقة بالخير لنجاح مداولاتنا. ويؤكد وفد بلادي دعمه الكامل لكم في تنفيذ مسؤولياتكم.

كذلك نقدم تهانينا إلى أعضاء المكتب الآخرين.

ولقد لاحظ وفد بلادي باهتمام كبير تقارير ومذكرات الأمين العام المختلفة التي تتناول القضايا الواقعة في مجال اختصاص اللجنة، وقدر وفد بلادي الملاحظات الاستهلاكية التي أدلى بها السيد جايناثا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، الذي يقدم إليه وفد بلادي أحر التهاني. وفي سياق النقاش الحالي نود أن نقدم التعقيبات التالية.

أولا وقبل كل شيء، يود وفد بلادي تذكير اللجنة بأن إحدى المهام الأساسية المناطة بها الأمم المتحدة هي صون السلم والأمن الدوليين. ولقد أعيد التأكيد على هذه المسؤولية المنبثقة من الميثاق، في مؤتمر قمة الأفلية، حيث أن

شخص. وهناك ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ من الجنود الأطفال المسلحين، ليس بالقنابل الذرية، ولكن بالبنادق إليه كي - ٤٧.

إن سبعين في المائة من الأسلحة في السوق العالمية قد اشترتها البلدان الأقل نمواً، على حساب التنمية في تلك البلدان. وقد شدد وكيل الأمين العام في بيانه الاستهلاكي على هذه النقطة المتعلقة بحجم الأموال التي تنفق على التسليح. ففي عام ١٩٩٧، أنفقت القارة الأفريقية ما يزيد على ٧٦٠ مليون دولار على تلك الأسلحة. ولا غرابة، إذن، أن يكون هناك أكثر من ٥٥ مليون قطعة إليه كي - ٤٧ متداولة في أفريقيا. وهذا هو ما يُشعر وفد بلادي بالقلق نحوه.

وأود أن أتطرق إلى الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. فعلى الرغم من التقدم المحرز في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وستارت - ٢، إلا أن أماننا الكثير الذي يتعين القيام به. ونسجل، على سبيل المثال، فشل مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى في الاتفاق على برنامج عمل مضموني وعدم التوصل إلى توافق في الآراء بالنسبة للمفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، وسباق التسليح في الفضاء الخارجي ومعاهدة المواد الانشطارية. ولا بد من استكمال كل هذه المفاوضات في أسرع وقت ممكن.

ولكن فيما يتعلق بنقطة أكثر إيجابية، فإن وفد بلادي يرحب بنتيجة مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونحن سعداء بشكل خاص لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية أدركت الآن أن الإزالة الكاملة للترسعات النووية هي الضمان الوحيد المطلق ضد استخدام الأسلحة النووية. وبالمصادفة فإن هذا هو بالتحديد ما رآته الدول غير الحائزة لأسلحة نووية قبل فترة

آراء دول معينة بخصوص إنشاء نظام مراقبة عالمي للقذائف ونؤيد التوصية التي أصدرها المؤتمر الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز، المنعقد في قرطاجنة بكولومبيا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الذي أكد على الحاجة إلى نهج شامل ومتوازن وغير تمييزي إسهاما في السلم والأمن الدوليين.

وانسجاما مع هذا النهج، من رأينا أن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية الموقعة بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية السابق في عام ١٩٧٢ ما زالت من دعومات الاستقرار في العالم من حيث تأثيرها المباشر على السلم والأمن الدوليين.

وبالتالي، لهذا السبب - نظرا لخوفنا من أن أي نهج أحادي الطرف يرمي إلى إحراز تفوق مطلق في مجال التسليح قد يثبت ضرره على مستقبل تلك المعاهدة وبالتالي على أمن العالم أجمع - يرى وفد بلادي أنه أمر مرغوب فيه للغاية أن يجتهد كلا الطرفين للمحافظة على سلامة تلك المعاهدة والالتزام بأحكامها.

وفي هذا السياق نشيد إشادة كبيرة بالقرار الذي اتخذته رئيس الولايات المتحدة بتأجيل نشر منظومة دفاع أمريكية مضادة للقذائف.

علاوة على ذلك فإن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق معينة من العالم يمثل في رأينا إسهاما هاما جدا من جانب المناطق المعنية في صون السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب يحث وفد بلادي البلدان التي ما زالت مناطقها على الهامش أن تفعل كل ما في استطاعتها لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطقها من العالم.

إن توغو تقديرا منها لأهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بكل أرجاء العالم، ملتزمة كبقية البلدان الأفريقية، بضمان إقامة منطقة كهذه في أفريقيا وتعزيزها من

رؤساء الدول والحكومات قد جددوا التزامهم بألا يدخر وسعا لإنقاذ البشرية من بلاء الحرب والقضاء على الأخطار الكامنة التي تشكلها الأسلحة بكل أنواعها. ونظرا لأن أفضل طريقة لتحقيق هاتين الغايتين هي، بلا شك، نزع السلاح العام والكامل، أو على الأقل الحد من التسليح، يجب فعل كل شيء لتشجيع الدول، فرادى وجماعات، على العمل بانتظام نحو تحويل ذلك الهدف إلى واقع ملموس.

ولقد أوجدت نهاية الحرب الباردة مناخا ملائما لترع السلاح النووي، ومع ذلك، وبالرغم من الجهود الرامية إلى خفض عدد الأسلحة النووية، ما زالت هناك مخزونات من هذه الأسلحة، تشكل مصدرا دائما للخطر على السلم والأمن في كل أنحاء العالم. وترى بلادي أن القضاء المبرم على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد المطلق ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. ولقد جاء المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المنعقد في نيويورك هذا العام، ليجعل من الممكن التعهد بالتزامات جديدة تجاه نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وتمت مطالبة الدول الأطراف في الوثيقة الختامية المعتمدة في المؤتمر بفعل كل ما في استطاعتها لضمان تنفيذ أحكام المعاهدة، بحيث يتم إحراز تقدم حقيقي نحو إزالة الأسلحة النووية، مما يضع حدا لانتشار هذه الأسلحة بكل أرجاء العالم ويعزز القواعد الأساسية التي تحكم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ومن الأهمية أن تنفذ هذه التدابير بشكل فعال وأن تجتهد الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لتحقيق ذلك الهدف.

وكما يمكن لنا أن نرى من تقرير الأمين العام في الوثيقة A/55/116، ما زال موضوع القذائف وانتشارها قضية أمنية مفرعة للغاية للمجتمع الدولي. ويميل وفد بلادي إلى

الأسلحة الصغيرة والاتجار بها وحيازة المدنيين لها على نحو غير مشروع. وفي هذا السياق، أنشأوا برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، الذي تتمثل مهمته أساساً في تنسيق الأنشطة ذات الأولوية التي يتعين الاضطلاع بها تحقيقاً لأهداف هذا الحظر. ونشير، في إطار هذه الأنشطة، إلى أنه جرى جمع الأسلحة الصغيرة أو تدميرها في ليبيريا ومالي والنيجر.

وأود الإشارة أيضاً إلى القرار ٩٩/١٢، الذي اتخذته رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعوة جميع الدول الأعضاء إلى إنشاء لجان وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة. ويعكف بلدي على اعتماد الأحكام اللازمة لإنشاء لجنته الوطنية. بيد أن لديه بالفعل لجنة تقنية مسؤولة عن جمع الأسلحة التي في حيازة المدنيين بطريقة غير مشروعة.

وتحاول المناطق دون الإقليمية الأخرى في قارتنا، شأنها شأن غرب أفريقيا، مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة. ونذكر كمثال على ذلك دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي تتفاوض حالياً، بدعم من الاتحاد الأوروبي، على إبرام بروتوكول بشأن هذه الأسلحة.

وتأمل توغو أن يتيح مؤتمر الأمم المتحدة الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه، المزمع عقده في ٢٠٠١، للمجتمع الدولي الفرصة للتماس الطرق والوسائل الكفيلة بمكافحة هذا البلاء. ونحن على ثقة من أن الدول ستحاول في أثناء العملية التحضيرية لهذا المؤتمر إصدار توصيات تقدم إلى ذلك المؤتمر للنظر فيها. ونتمهيدا لذلك الاجتماع الهام، توخت أفريقيا من جانبها، وهي تعترم المشاركة بنشاط في ذلك المؤتمر، عقد مؤتمر وزاري للدول الأفريقية، يتولى بحث المسألة من جميع جوانبها.

خلال معاهدة بيليندا، الموقعة في القاهرة بتاريخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ اللجنة بأن الإجراءات البرلمانية الرامية إلى تصديق بلدنا على هذه المعاهدة وصلت إلى مرحلة متقدمة جداً.

ويشكل انتشار الأسلحة الخفيفة والاتجار بهذه الأسلحة مصدراً رئيسياً آخر للفرع بالنسبة للمجتمع الدولي بصفة عامة، وبالنسبة لأفريقيا بصفة خاصة. وأصبحت الظاهرة خطيرة بشكل خاص في أفريقيا، وشجعت على الصراعات التي تبتلينا. ويشكل المتحاربون، وكذلك المقاتلون السابقون، جماعات ويقدمون على أعمال تبث الخوف واليأس بين شعوبنا التي تريد أن تعيش في سلام. ولذلك نرى تصاعداً مزمناً، تقريباً بكل مكان، في الجريمة العابرة للحدود الوطنية والسرقة المسلحة وجنازات الموتى تملأ طرقنا.

ولكي نحارب هذا البلاء، فإن المناطق دون الإقليمية في جميع أرجاء قارتنا تعمل على تنظيم نفسها. وبالنسبة لغرب أفريقيا، أئخذ عدد من الخطوات في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد أحاط ممثل مالي، الذي يرأس بلده حالياً الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في بيانه بعدد من المبادرات المختلفة التي اضطلع بها في هذه المنطقة دون الإقليمية من أجل مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة، ويعرب بلدي عن تأييده لذلك البيان. ومع ذلك فإن وفدي يود أن يؤكد أهمية الإعلان المتعلق بوقف استيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي بدأ سريانه في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

ويتجلى في طابع ذلك الإعلان الرسمي الموحد إجماع إرادة رؤساء دول وحكومات منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية على التماس الاستراتيجيات المناسبة لمراقبة انتشار

وإذ يشير وفدي إلى الصلات التي لا تنفصم بين التنمية والسلام والأمن، يود التشديد على أهمية الملاحظات التي أدلى بها السيد دانابالا لهذه اللجنة في بيانه الافتتاحي، يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. فقد ذكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ما يلي:

”أفاد معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام مؤخرا بأن الإنفاق العسكري العالمي قد أخذ في الزيادة لأول مرة منذ نهاية الحرب الباردة. وبلغ رقم هذا الإنفاق بالنسبة لعام ١٩٩٩ نحو ٨٧٠ بليوناً من الدولارات. وفي الوقت ذاته، يعيش نصف سكان العالم تقريباً على أقل من دولارين اثنين في اليوم. وأرجو أن يمس التناقض الأليم بين هذين الرقمين ضمائرنا جميعاً ونحن نشرع في عملنا“. (A/C.1/55/PV.3)

فهل يمكن لأي شخص أن يجد نداءً أشد من ذلك تأثيراً في النفس أو اقناعاً بأن تخصص الدول الجزء الأكبر من مواردها لأنشطة التنمية ذات الأولوية بدلاً من تخصيصها للأغراض العسكرية؟

السيد العروة (السودان) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أضم صوتي إلى الذين سبقوني في تهنئتك على رئاسة اللجنة هذا العام، كما تهنيئ السادة أعضاء المكتب على انتخابهم، وثق في أنكم ستقودون أعمال هذه اللجنة إلى النتائج التي نتطلع إليها جميعاً. كما أود أن أشيد بالجهود التي ظل يضطلع بها السيد دانابالا وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على كافة الأصعدة المتعلقة بنزع السلاح وتعزيز دور الإدارة في هذا الصدد.

لقد عبرت العديد من البيانات التي أقيمت في بند النقاش العام منذ افتتاح هذه اللجنة بما في ذلك بيان السيد دانابالا عن القلق العميق إزاء المناخ الدولي الراهن في

ولا يسع وفدي أن يشير مسألة الأسلحة الصغيرة دون الإشارة إلى الألغام المضادة للأفراد، فهي تمثل فئة هائلة من الأسلحة التي تشكل تهديداً للبشرية. فالألغام المضادة للأفراد تقتل وتشوه بصورة عشوائية وتعرض للخطر استغلال الأراضي القابلة للزراعة. وباعتماد اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعروفة باسم اتفاقية أوتاوا، قطع المجتمع الدولي على نفسه التزاماً بمكافحة الخطر الذي تمثله هذه الألغام. وإذ صدق بلدي على هذا الصك، فهو يدعو البلدان التي لم تصدق عليه بعد إلى تفعل ذلك. وانضمام البلدان المنتجة للألغام المضادة للأفراد إلى هذه الاتفاقية ضروري من أجل إضفاء طابع العالمية على تنفيذها. كما أن من المهم أن تساعد البلدان التي لديها الوسائل المناسبة في تطهير الألغام من المناطق المتضررة.

ويود بلدي، الذي يستضيف مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا، أن يشيد بالأعمال التي يضطلع بها المركز بالاشتراك مع المنظمات الأفريقية دون الإقليمية في كفاحها ضد انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها. ولهذا السبب نأمل في أن تتاح له الموارد المالية والبشرية والمادية تمكيناً له من الموافقة على مختلف الطلبات التي يتلقاها. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الجهات المانحة على ما تقدمه من المساعدة المتعددة الأوجه للمركز في أدائه لأعماله.

ويعكس العدد المتزايد باطراد من الصكوك القانونية الدولية في مجال نزع السلاح على صعيد العالم الشواغل الرئيسية التي تساور الدول بشأن صراع التسليح. ولكن إبرام معاهدة شيء والتأكد من تنفيذها شيء مختلف تماماً. ولذلك يجب أن تدرك الدول ضرورة نزع السلاح وتُظهر الإرادة السياسية للتصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة والتقييد بهذه الصكوك بدقة.

نيروبي الختامي للمؤتمر. وكذلك شارك السودان في مؤتمر خبراء أفريقيا للأسلحة الصغيرة والخفيفة المعقود في أديس أبابا في أيار/مايو من هذا العام. واستضافت الخرطوم مؤتمر وزراء الداخلية لدول شرق ووسط أفريقيا هذا العام، والذي كان موضوع انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة أحد أهم بنود جدول أعماله.

إننا ومع التأكيد على أهمية الحد من الأسلحة التقليدية ومنع انتشارها، نؤكد، في ذات الوقت، حقنا في استخدامها في الدفاع عن حدودنا ووحدة، وهو حق كفله لنا القانون الدولي والمواثيق والأعراف الدولية. ويرى وفد السودان أن انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة لا يتسبب في حد ذاته في اندلاع النزاعات التي تستخدم فيها، لذلك نؤمن بأن الحل يكمن في معالجة جذور النزاعات الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتدخلات الأجنبية لتأجيج الصراعات في العديد من المناطق المتفجرة.

ويتابع السودان باهتمام حرص الأسرة الدولية على مبدأ الشفافية في مجال التسليح بوصفه من وسائل تعزيز السلم والأمن الدوليين. ويؤكد في ذات الوقت بأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ما زال بعيدا عن الشفافية، وقد آن الأوان لتوسيعه ليشمل المعلومات المقدمة عن أسلحة الدمار الشامل وعن التكنولوجيا المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية. ولا يراعي السجل الوضع في الشرق الأوسط، حيث تستمر إسرائيل في احتلال الأراضي العربية وفي حيازتها لأحدث الأسلحة المتطورة، وأكثر أسلحة الدمار فتكا، وتستخدمها الآن وعلى مشهد من العالم ضد المدنيين الأبرياء العزل في فلسطين، بمن فيهم النساء والأطفال.

إن المجتمع الدولي يواجه الآن تحدي إسرائيل لإرادته واستمرارها في ذلك برفضها الانضمام إلى اتفاقية عدم الانتشار النووي، كما طالبتها بذلك الدول الأطراف في

العلاقات الدولية ومراقبة التسليح الدولي ونزع السلاح، ويشاطر السودان الأسرة الدولية هذا القلق، ويؤكد السودان قناعته الراسخة بأن نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل يجب أن يكونا أساس أولويات نزع السلاح وفقا لوثيقة الدورة الخاصة للجمعية العامة لعام ١٩٧٨ بوصفها الخطر الأكبر الذي يهدد البشرية، وذلك وفقا لمقررات المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة منع الانتشار النووي، وما جاء في إعلان الألفية والذي أكد على أهمية القضاء على أسلحة الدمار الشامل ولا سيما الأسلحة النووية، ويرى السودان في هذا الصدد أهمية الإسراع بعقد المؤتمر الدولي لإزالة الأسلحة النووية.

يود السودان أن يؤكد مجددا استمرار سعيه إلى مشاركة الأسرة الدولية في الجهود الرامية إلى خلاص البشرية من أسلحة الدمار الشامل. وقد كان السودان من أوائل الدول التي وقّعت على اتفاقية عدم الانتشار النووي، واتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والاتفاقية الخاصة بحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية، وتم تشكيل لجنة وطنية لتنسيق الأنشطة المتعلقة بهذه الاتفاقية.

إننا نشاطر الأسرة الدولية اهتمامها بظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، ونؤيد توجهه الدولي لعقد المؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والمزمع عقده عام ٢٠٠١. كما نؤكد مجددا موقفنا الذي عبرنا عنه في عدة مناسبات بأن ينحصر نطاق المؤتمر في موضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ولقد شارك السودان في الجهود الإقليمية التي هدفت إلى معالجة خطر انتشار الأسلحة الصغيرة، وذلك عبر المشاركة في المؤتمر المعني بانتشار الأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات والقرن الأفريقي، والذي استضافته الشقيقة كينيا في آذار/مارس من هذا العام. ووقّع السودان على إعلان

من الأسلحة الصغيرة. ومن المحبط أيضا أن الإنفاق العسكري العالمي، الذي يبلغ حاليا ٧٥٠ بليون دولار، آخذ في الارتفاع بينما يعيش نصف سكان العالم تقريبا على أقل من دولارين للفرد في اليوم.

ولا نزال مقتنعين بأنه توجد، بالنسبة للبلدان النامية، مثل غانا، فعلا علاقة تكافلية بين نزع السلاح والتنمية، وهو تصور يملئ ضرورة استمرار المجتمع المدني في إبرام عزمته في فجر القرن الجديد على خفض الإنفاق العسكري وإعادة توجيه عائد السلام إلى التنمية المستدامة اقتصاديا. وبذلك التوقع يجب، بالنسبة لنا، أن يظل نزع السلاح في قلب جدول أعمال الأمم المتحدة لضمان ودعم السلم والأمن الدوليين، وتلك شروط نعتقد أنها ضرورية لكل النشاط الإنساني المثمر. ولذا يجب على الأمم المتحدة أن تواصل بحثها عن سبل ووسائل جديدة للعمل تجاه الهدف المتمثل في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ويجب عليها تحديد تدابير لبناء الثقة كجزء من العملية.

ومما له أهمية بالغة في هذا الصدد التزام الدول الأعضاء وتوفير الإرادة السياسية لديها، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، الأمر الذي لا يزال يعوزنا. ولذا من المنعش أن نلاحظ أن قادتنا السياسيين قد عقدوا عزمهم في مؤتمر قمة الألفية على

”السعي بشدة إلى القضاء على أسلحة التدمير الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وإلى إبقاء جميع الخيارات متاحة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية“. (القرار ٢/٥٥، الفقرة ٩)

والسؤال الذي علينا أن نردّ عليه بوصفنا خبراء هو كيفية تطوير هذا الالتزام الجريء من قبل قادتنا، وبالتالي

اتفاقية عدم الانتشار النووي خلال مؤتمر الاستعراض السادس لعام ٢٠٠٠، والذي أكدت وثيقته الختامية على أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار النووي تحت نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإن استمرار تحدي إسرائيل للمجتمع الدولي والتشجيع الذي تحظى به من الدولة العظمى التي تقف وراءها، وصمتها عن ممارساتها العدوانية، واستثناءها من جهود نزع السلاح، يعكس مجددا سياسة النفاق والمعايير المزدوجة التي تمارسها هذه القوى بالضغط على الدول المستضعفة للانضمام إلى اتفاقيات أقل أهمية من اتفاقية عدم الانتشار النووي، في الوقت الذي تضع فيه كل خبراتها النووية والعسكرية بلا حياء تحت تصرف إسرائيل.

وفي الختام، نؤكد لكم استعداد السودان للعمل معكم سعيا للتوصل لتوافق في الآراء بما يخدم أغراض وأهداف نزع السلاح.

السيد أوسي (غانا) (تكلم بالانكليزية): باعتباري

من بين آخر المتكلمين في المناقشة العامة، سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين الذين سبقوني في الكلام في تمهنتكم على انتخابكم وفي الإشادة بكم على الطريقة المقتدرة التي أدرتم بها أنتم وبقية أعضاء المكتب أعمال اللجنة الأولى حتى الآن.

ونعرب أيضا عن تقديرنا للبيان الشامل الذي أدلى به وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد جاينانتا دانابالا، الذي أطلع اللجنة بطريقته النيرة المعتادة على آخر التطورات فيما يتعلق بالاتجاهات السائدة على جبهة نزع السلاح خلال السنة التي انقضت منذ آخر دورة للجنة. والواقع أن من الأمور المزعجة والمنبهة للأذهان التذكير بأن العالم - كما ذكرنا السيد دانابالا - لا يزال يعج بالأسلحة: إذ يوجد حوالي ٣٠ ٠٠٠ رأس نووي و ٥٠٠ مليون قطعة

وليس ثمة حاجة لتوجيه اللوم عن حالة الجمود هذه إلى جهة دون أخرى؛ بل يجب أن تكون المسؤولية مشتركة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويكفي أن نحذر من أن مؤتمر نزع السلاح، بسبب الجمود أو الشلل الذي يصيبه، مهدد لفقدان أهميته، الأمر الذي يبرر الدعوات التي تطالب بجدول أعمال جديد بدلا من إعادة النظر في جدول أعماله. لذا، يحدونا الأمل أن تتمكن الدول الأعضاء في المؤتمر من التغلب على التباين في الآراء، وأن تتوصل إلى حلول مقبولة على نحو متبادل خلال الدورة المقبلة، الأمر الذي يسمح للمؤتمر بأن يشرع في تناول القضايا الأساسية في ميدان نزع السلاح.

ومن باب أولى، يستحق اقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر أساسي للمساعدة في تحديد وسائل القضاء على الخطر النووي كل التأيد، ليس من أجل الحفاظ على الزخم الذي تولّد عن نجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي فحسب، ولكن لإضفاء شعور بالواقعية على الالتزام الذي قطعه القادة على أنفسهم في إعلانهم. فبرغم محاولات قمع دينامية هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح والتقليل من أهميتها، وهي المنبر التداولي للجمعية العامة بخصوص نزع السلاح، فإن الهيئة يجب الاعتراف أيضا بدورها كجهاز مكمل يساعد على توعية المجتمع بأهداف نزع السلاح والإبقاء على رؤية نزع السلاح حية.

لقد انضمت غانا إلى التوافق الساحق في الآراء تأييدا لعقد مؤتمر دولي بشأن الانتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة لمعالجة هذه المشكلة من جميع جوانبها. ومنطقة غرب أفريقيا التي اكتوت بنار الآثار المترتبة على انتشار مثل هذه الأسلحة التقليدية نتيجة إمكانية وصولها السهل إلى أيدي الفاعلين من غير الدول، تعمل على بناء آلية على المستوى دون الإقليمي بغية الحد من تدفقات تلك الأسلحة وإدارتها ورصدها. وارتكازا على الوقف الاختياري الذي

استعادة ثقة المجتمع المدني وحُسن نواياه بعد أن بدأت الشكوك تراوده عبر السنين، نتيجة لتفاوت التقدم المحرز في ميدان نزع السلاح.

إن النجاح الذي حققه المؤتمر الاستعراضي السادس المنعقد في أيار/مايو من هذا العام، هياً مناخا مؤاتيا، ويجب المحافظة على هذا الزخم بغية استعادة الثقة. فالمؤتمر، كما نتذكر جميعا، وافق على عدد من الخطوات العملية تشكّل طرقا ووسائل معززة على نحو متبادل لتحقيق نزع السلاح النووي. إن إعلان الألفية، في رأي وفد بلادي، يتيح للدول الحائزة للأسلحة النووية الفرصة للوفاء بهذا التعهد القاطع الذي قطعه على نفسها للعمل من أجل القضاء التام على ترساناتها النووية.

لقد تم الإعراب عن قدر كبير من خيبة الأمل والإحباط خلال هذا النقاش إزاء حالة الركود التي شهدتها مؤتمر نزع السلاح، والذي ما يزال يعتبر الآلية الوحيدة للتفاوض بهذا الشأن. وكما ذكر السفير بيتكو دراغانوف، رئيس المؤتمر، في هذه اللجنة لدى عرضه تقرير مؤتمر نزع السلاح (A/55/27)

”على الرغم من الجهود المتضافرة التي بذلها الرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة المؤتمر خلال هذه الدورة، فإن التوافق في الرأي حول برنامج للعمل قد ثبت أنه بعيد المنال نتيجة للتباين في الآراء والأولويات التي أوليت للبنود المختلفة من جدول أعمال المؤتمر“. (A/C.1/55/PV.6)

وقال أيضا

”إن المؤتمر لم يقرر إعادة إنشاء أو إنشاء أي آلية بشأن بنوده المحددة من جدول الأعمال“. (المرجع نفسه)

من شأنه كما تبقى روح إعلان الألفية حية من خلال القرارات التي سنتفق عليها في هذه الدورة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعذر مقدما على طول بياني. ومن دواعي السرور الخاص لوفد باكستان، ومن دواعي سروي أنا شخصا، أن أتقدم لكم، سيدي الرئيس، بأحر التهنية على انتخابكم عن جدارة رئيسا للجنة الأولى. إن خبرتكم الطويلة والواسعة في معالجة مشاكل نزع السلاح والأمن الدولي، تؤكد لنا أن هذه الدورة ستحقق نتائج ذات مغزى. كما يود وفد باكستان أن يهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، وأن يعرب عن تقديره الكبير لسلفكم، السفير غونزاليس، ممثل شيلي، للطريقة الماهرة التي أدار بها عملنا في العام الماضي.

إن الهيكل المستقر للسلم والأمن الدوليين يجب أن يقوم على أساس مبدأ المساواة في السيادة والأمن لجميع الدول. وكما أكدت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، فإن الدول العسكرية القوية تقع على عاتقها المسؤولية الأولى عن نزع السلاح. فالأقوياء يجب أن يتصدروا المسيرة في عملية نزع السلاح. إذ أن المدحجين بالسلاح هم الذين يجب أن يُنزع سلاحهم - وليس الضعفاء ومن لا حول لهم ولا قوة.

ولسوء الطالع، وعلى مر العقود، فإن مبادئ العدالة والمساواة في الأمن، التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية الأولى بتوافق الآراء، ظلت مقلوبة رأسا على عقب. كما أن المعايير المزدوجة في مجال تحديد الأسلحة تزداد رسوخا. وما يسمى بمعايير عدم الانتشار وأحكامه تطبق بشكل انتقائي ودون مراعاة للمساواة، فيعاقب البعض في حين يتم التغاضي عن الانتشار للآخرين، إن لم يكن مباركتهم.

تقرر في مالي، عقدت منظمة الوحدة الأفريقية في أيار/مايو من هذا العام اجتماعا للخبراء الأفريقيين في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، استعدادا للمؤتمر الوزاري الذي تعقده منظمة الوحدة الأفريقية بشأن نفس الموضوع، والمقرر عقده في باماكو في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر. ولذا، فإن غانا ستواصل المشاركة بنشاط ليس في المبادرات دون الإقليمية والإقليمية فحسب، بل وفي الدورات التحضيرية للمؤتمر ذاته، أملا في تبادل الخبرات من أجل بلورة نظام عالمي لتنظيم ورصد إنتاج وتوزيع وتصدير واستيراد تلك الأسلحة، كيما تساعد بذلك في التقليل من هذا الخطر.

فيما يتعلق بالمؤتمر نفسه، نود أن نؤكد مجددا على أهمية اختيار مكان انعقاده بما يكفل أكبر مشاركة ممكنة لجميع الدول الأعضاء، لا سيما الدول ذات المشاركة المحدودة على صعيد الأمم المتحدة. ونود كذلك أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالجهود التي يبذلها رئيس اللجنة التحضيرية، السفير كارلوس دوس سانتوس ممثل موزامبيق، في توجيه أعمال اللجنة التحضيرية حتى الآن.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة كذلك للترحيب بالبيان الذي تلاه وفد الولايات المتحدة، بالنيابة عن الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس، بشأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه فيما يتعلق بالضمانات الأمنية لمنغوليا بالنسبة لوضعها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وإننا على اقتناع بأن هذه الترتيبات التي يتم التفاوض بشأنها بحرية تنقل الإشارات السليمة للمجتمع الدولي، وخاصة المجتمع المدني، عن استعدادنا لمعالجة هذه الشواغل الحرجة.

أخيرا، تؤمن غانا بأن دور اللجنة الأولى في إعادة تنشيط آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، يجب ألا يقلل

ويبدو أن أطراف معاهدة عدم الانتشار يعلّقون آمالا كبيرة على الالتزام القاطع الذي تعهدت به الدول الخمس الأطراف في المعاهدة والحائزة للأسلحة النووية بالقضاء على الأسلحة النووية. ويعتبر هذا التزاما جديدا لا يرتبط بشروط نزع السلاح العام والكامل. ونأمل أن تكون هذه التقديرات صحيحة. إننا نأمل في أن نشهد تنفيذا سريعا للخطوات الرامية إلى نزع السلاح النووي. ولكن يجب أن أعترف بأننا لا نتوقع مفاجآت.

وتفيد التقارير بأن مسؤولا كبيرا من دولة نووية كبيرة، عندما سئل عن الالتزام القاطع بالقضاء على الأسلحة النووية، قال إن "شيئا لم يتغير". ويبدو أن اتصالا سريّا بين أكبر دولتين نوويتين تم تسريبه إلى الصحافة يؤيد هذا القول.

والحقيقة هي أن الانتكاسات الأخيرة التي أصابت نزع السلاح لم يتم تصحيحها حتى الآن. وكان من الحكمة تأجيل نشر منظومة دفاع وطنية مضادة للقذائف إلا أن التطوير والتجارب سوف تستمر وتم التأكيد على الهدف النهائي الرامي إلى نشر المنظومة. وهناك تحركات جارية الآن لنشر قذائف ميدانية في مناطق مختلفة من العالم. ولم يتم التراجع عن رفض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتدل تقارير من المجتمع المدني على أن بعض التجارب العملية التي يتم إجراؤها قد تكون مخالفة للالتزام الأساسي الذي تقتضيه معاهدة الحظر الشامل والخاص بعدم إجراء تجارب تفجير نووي.

وفي ظل هذه الحقائق لم يكن من المدهش أن يعجز مؤتمر نزع السلاح عن اعتماد برنامج عمل هذا العام. لقد نجحت الجهود الجديرة بالثناء لرؤساء المؤتمر المتعاقبين في إيجاد أرضية واسعة مشتركة، من ناحية النص. إلا أن المؤتمر، في رأينا، سيتمكن من الاتفاق على برنامج عمل في أوائل العام القادم شريطة أن يكون هناك أولا التزاما حقيقيا تجاه

وبينما يتم فرض عدم الانتشار النووي بصرامة على الأغلبية العظمى من الدول بوصف ذلك من قبيل الوفاء بالالتزام، نجد أن الفئة المتميزة تعتبر الردع النووي "الضمان الأعظم للأمن". وخرقا للالتزام أساسي تقتضيه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يتم تخزين أسلحة نووية لدى حلفاء غير نوويين على أن يتم استخدامها معهم بشكل مشترك. ويتم الاستشهاد بأخطار غير مؤكدة وغير متوقعة كذريعة لمنطق الحفاظ على ترسانات ضخمة من الأسلحة النووية. ويتم التفكير في هجمات عسكرية، بما في ذلك الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية، حتى على دول غير حائزة للأسلحة النووية لردعها أو لإزالة مخاطر وقدرات ما تسمى بأسلحة الدمار الشامل. ويتم التفكير في استخدام القوة بدون تفويض من مجلس الأمن، والميزانيات العسكرية لأقوى الدول آخذة في الزيادة. وعمليات نقل الأسلحة إلى بلدان مختارة آخذة في الاتساع، حتى في الوقت الذي تُفرض فيه عمليات الحظر بشكل تعسفي على بلدان أخرى.

إن الأمن الكامل للبعض وعدم توفر الأمن الكامل للآخرين، لا يمكن أن يكونا أساسا دائما للبنية الجديدة للسلم والأمن الدوليين لعصر ما بعد الحرب الباردة. الظلم يفرز المقاومة ويؤدي حتما إلى الصراع وعدم الاستقرار.

لقد ارتفع مؤشر الأمل في نزع السلاح بشكل حاد في نهاية الحرب الباردة، وانخفض المؤشر بنفس الحدة خلال العامين الماضيين بسبب تجدد الشعور بالمرارة بين الدول العظمى والانتكاسات التي عانت منها عملية نزع السلاح. وارتفع مؤشر الأمل هذا العام مرة أخرى، وذلك إلى حد بعيد بسبب توافق الآراء الذي تحقق في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي وتأجيل نشر منظومة دفاع وطنية مضادة للقذائف.

ومن الحزن أن ما حدث أمس في اليمن يثبت هذه الحقيقة. ويود وفد باكستان أن يعتنم الفرصة ليعرب عن خالص تعازيه لحكومة الولايات المتحدة والشعب الأمريكي، وكذلك لأسر الذين فقدوا أرواحهم في هذه الحادثة المأساوية.

وينبغي أن يبحث المجتمع الدولي على تأكيد معاهدة القذائف التسيارية وزيادة تعزيزها، ولعل من خلال جعلها معاهدة متعددة الأطراف. ومع ذلك، وكما قال البيان الصيني - الروسي المشترك بتاريخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠:

”إن الدفاع بالقذائف غير الاستراتيجية والتعاون الدولي في هذا المجال، برغم عدم حظر معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لهما، ينبغي مع ذلك ألا يضرا بالمصالح الأمنية لبلدان أخرى... أو يقوّضا الاستقرار والأمن العالميين أو الإقليميين“.

ولذلك نأمل أن يعارض أيضا مشروع القرار المعني بهذه القضية نشر ما يسمى بقذائف الدفاع الميدانية. فلا ينبغي تطوير الاستقرار الاستراتيجي على حساب الاستقرار الإقليمي. ومن المحتمل أن يؤدي تصدير منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية إلى جنوب آسيا ومناطق أخرى حساسة إلى زيادة عدم الاستقرار ومضاعفة تكديس منظومات القذائف في تلك المناطق.

والخطر الأمني الرئيسي اليوم ليس ما يطلق عليه انتشار القذائف في العالم الثالث، بل هو التهديد النابع من آلاف القذائف التي تضعها الدول النووية الكبرى في حالة تأهب قصوى. وقبول فكرة انتشار القذائف، التي تطابق مبدأ عدم المساواة في معاهدة عدم الانتشار النووي، سوف يضاعف التفاوت في الأمن بين البلدان الصناعية والنامية. لا يمكننا القبول بالمبدأ المناهض بحق بعض الدول في استحداث

المفاوضات حول نزع السلاح النووي، وثانيا أن تبدي الدول الكبرى المعنية مرونة بشأن ولاية اللجنة المخصصة المعنية بالفضاء الخارجي، وثالثا أن يكون المناخ السياسي الدولي ملائما.

إذا تم اتخاذ قرار بشأن نشر منظومة دفاع وطنية مضادة للقذائف أو إذا بدت أن لا مفر منها فيمكن أن يكون لذلك تأثيرات متتالية على الاستقرار الاستراتيجي الدولي. إذ بإمكانه إلغاء عدة اتفاقات هامة لترع السلاح، خاصة المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وكذلك يمكن لنشر منظومات قذائف دفاعية ميدانية في مناطق معينة حساسة أن يؤثر سلبا على الاستقرار والحد من التسلح هناك وأن يزيد من سرعة نشر القذائف وإنتاجها. ولهذه القضية مضامين أمنية خطيرة بالنسبة لباكستان.

ونحن لسنا مقتنعون بأن هناك تهديدات معقولة بأن تتعرض الدول الكبرى لهجمات بالقذائف التسيارية، سواء بأسلحة دمار شامل أو بدونها، من بلدان نامية. وبرامج القذائف التسيارية في هذه البلدان تتخلف عشرات السنين عن برامج الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية والصناعية الأخرى. ومع ذلك، فإن نشر أنظمة قذائف دفاعية مضادة للقذائف التسيارية قد يحدث الخوف الذي يفترض أنه الدافع وراء هذا النشر. وبصورة مماثلة، الخوف من هجمات تشنها ما تسمى بعناصر من غير الدول هو من نسج الخيال ويخدم أغراض ذاتية. إن أي هجوم بالقذائف سيجلب ردا تأريا مؤكدا على مصدر الهجوم، في حين أن أنواع الهجوم غير التقليدية أو السرية لا تحمل عنوان المرسل. ولذلك ليس من المحتمل أن تعتمد العناصر من غير الدول على القذائف إذا أرادت استخدام العنف ضد الدول الكبرى.

في التكنولوجيات الحساسة ذات الصلة يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض المتعدد الأطراف؛ ثالثاً، كفاءة تدابير بديلة للحفاظ على التوازن العسكري، لا سيما في المناطق الحساسة؛ رابعاً، توسيع نطاق التعاون بشأن التكنولوجيات التي يمكن استخدامها للأغراض السلمية.

وُتُعبّر باكستان عن ترحيبها بتأييد قمة الألفية عقد مؤتمر للقضاء على الخطر النووي. ونتطلع إلى إجراء المزيد من المداولات لتحديد ما يمكن من إجراءات تحقيقاً لهذا الهدف.

ويحدونا الأمل في أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح سريعاً، كجزء من برنامج عمله، في مفاوضات لإبرام صك دولي ملزم قانوناً بشأن تقديم ضمانات الأمن السالبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وسوف تقدم باكستان مشروع قرارها التقليدي بشأن هذه المسألة. ولكي تتمتع هذه الضمانات بالمصادقية، سوف يلزم أن تكون غير مشروطة وعالمية. وينبغي بشكل واضح سحب جميع التهديدات النووية الصريحة والضمنية الموجهة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وتخطط باكستان علماً بالبيان الذي تقدم فيه الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة منع الانتشار ضمانات أمنية لمغوليا. وتحترم باكستان أيضاً إعلان مغوليا لمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، تماماً كما نحترم المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أجزاء العالم التي أعلنت خالية من تلك الأسلحة.

ويحق لنا بعد انقضاء خمس سنوات من العمل ضمن الفريق المخصص لاتفاقية الأسلحة البيولوجية أن نتوقع نجاح المفاوضات. ويجب أن يظل النص قيد الإعداد، الذي تتجلى فيه مواقف جميع الوفود، الأساس الوحيد للمفاوضات. أما المداخلات الخارجية، من قبيل النصوص التي لم يتم التفاوض

وامتلاك واستخدام قذائف باليستية بينما يقضي بمنع دول أخرى، بما فيها تلك المستهدفة بهذه القذائف، من اقتناء قدرات دفاع بالقذائف بكل الوسائل الممكنة. وإذا كانت القذائف أساسية لأمن الدول الكبرى، فلماذا ينبغي على البلدان النامية أن تتنازل عن هذه القدرة؟ وإذا كانت الدول الكبرى وأنظمة التحالف التابعة لها على غير استعداد للتنازل عن منظومات القذائف، فلماذا ينتظر من بلد نام أن يفعل ذلك؟

ليست هناك قاعدة قانونية مقبولة دولياً تناهض حيابة أي بلد للقذائف التسيارية، تماماً مثلما لا توجد قاعدة واحدة ضد حيابة الطائرات العسكرية. والبلدان التي لا تملك إمكانية الحصول على طائرات متطورة وغالية قد لا تجد اختياراً سوى تطوير قذائف باليستية بوصفها وسائل للدفاع عن النفس في الميدان التقليدي. ومن الناحية العملية، أضعفت القواعد التعسفية لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، بسبب ضيق أفقها، الأمن الإقليمي، في مناطق معينة، بما فيها جنوب آسيا، بدلاً من تعزيزه.

ولا بد من التصدي لمسألة القذائف على نحو شامل ومنصف. وينبغي أن يتمثل الهدف في إبرام معاهدة عالمية لتقييد استخدام القذائف باليستية والتسيارية والحد منها تدريجياً كجزء من برنامج شامل لنزع السلاح النووي. وباكستان مستعدة بالطبع للتصدي على سبيل الأولوية لجوانب المشكلة التي تشكل تهديدات خطيرة للسلام والاستقرار على الصعيد العالمي أو الإقليمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي الشروع في حوار متعدد الأطراف صريح وشامل يهدف إلى التفاوض بشأن التدابير المؤقتة لمعالجة التهديدات الرئيسية التي تواجه السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي فيما يتعلق بالمقذوفات. ويمكن أن تشمل هذه التدابير الشاملة: أولاً، رفع حالة التأهب عن الأسلحة النووية ومنظومات القذائف؛ ثانياً، تطوير ضوابط للتحكم

٧٠٠ طائرة مقاتلة، وهو عدد آخذ في الازدياد؛ وأسطول بحري كبير، يتزايد حجمه أيضا، بحصوله المتوقع على حاملة طائرات ثانية؛ وقذائف برية، التي ستننتج منها ٣٠٠ قذيفة بصفة مبدئية؛ كلها منشورة على طول الحدود وخط المراقبة في كشمير في مواجهة باكستان. وستزداد هذه الإمكانيات بمشتريات إضافية، تقدر قيمتها بأكثر من ١٠ بلايين من الدولارات، من ثلاثة من الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن وبعض الدول الأخرى. وجاء التهديد بالعدوان والهجمات بشكل أكثر تواترا، من جانب زعماء جارتنا السياسيين والعسكريين. وبالرغم من إبداء باكستان لضبط النفس، نواجه يوميا ستائر من نيران المدفعية ونيران الأسلحة الصغيرة والهجمات على مخافنا على طول خط المراقبة في كشمير. وينبغي للدول الكبرى أن تكبح جماح من يقدمون أنفسهم على أنهم "حلفاء طبيعيين لها" وتصرفهم عن طريق المواجهة وتكديس السلاح، بدلا من أن تشجعهم.

وعلى الرغم من أن أعمال الحظر والجزاءات غير العادلة المفروضة على باكستان قد قلصت بشدة من إمكانياتها التقليدية، فإننا نملك الوسائل التقليدية للدفاع عن أنفسنا في مواجهة هذا العدوان. بيد أنه ليس لدينا أي نية لرهن مستقبل شعبنا بالقيام باستثمارات كبيرة في واردات باهظة التكلفة من الأسلحة.

وسيؤكد التاريخ أن باكستان أصبحت قوة نووية على غير رغبتها. فقد صوتنا تأييدا لمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٦٨. ولا بد لي من الاعتراف بأن "مُنحنى الأمل" لدينا ينهار بشكل مطرد منذ ذلك الحين. وحتى بعد التفجيرات النووية التي أجرتها جارتنا في عام ١٩٧٤، واصلت باكستان السعي لتحقيق هدف جعل جنوب آسيا خالية من الأسلحة النووية. وبعد حصولنا على القدرة النووية، رضينا بعدم إظهارها. غير أن الردع الوجودي لم يكن كافيا. وعندما أجرت جارتنا تفجيراتها النووية في

بشأنها، فيمكن أن تسبب جدلا وتأخيرا لا مبرر لهما. ولكي يحظى بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية بقبول عالمي، يجب ما يلي: أولا، أن يتضمن أحكاما مفيدة عن التعاون والتبادل لأغراض القيام بالأنشطة السلمية؛ ثانيا، أن يستعاض عن نظم ضوابط التصدير المخصصة بتدابير متعددة الأطراف للتجارة والتمسير، منها سلطات إزالة الحواجز التي تعترض طريق الصادرات دون مبرر؛ وثالثا، أن يغطي الأنشطة الدفاعية البيولوجية الواسعة النطاق والبرامج التجارية ذات الصلة في جميع البلدان.

أما النهج الإقليمية المتعلقة بالأمن الدولي ونزع السلاح وعدم الانتشار فقد اكتسبت أهمية خاصة في المناخ الدولي الراهن. إذ سيكون لنجاح أو فشل تدابير الأمن ونزع السلاح في شمال شرق آسيا والشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا تأثير إقليمي وعالمي هام. وسوف تقدم باكستان من جديد مشروع قرار عن نزع السلاح الإقليمي هذا العام.

وترحب باكستان بالاتجاهات الإيجابية، بما فيها الاتجاهات في مجال نزع السلاح، التي شهدناها مؤخرا في شمال شرق آسيا. أما في الشرق الأوسط، رغم أن التطورات الأخيرة قد أضرت باحتمالات السلام ونزع السلاح، فالأمل معقود على ألا تكون قد تم التغلب عليها تماما. وتعرب باكستان عن أسفها لإهدار حياة الأبرياء. ويجب أن يستند السلام في الشرق الأوسط، شأنه شأن السلام في المناطق الأخرى، إلى المساواة في الأمن بالنسبة لجميع دول المنطقة وتفعيل حق الشعوب في تقرير المصير.

وقد وصف جنوب آسيا بأنه "أخطر مكان في العالم". والخطر بالنسبة لباكستان واضح ومائل. فجميع الأصول العسكرية التي تمتلكها جارتها إلى الشرق تقريبا، المتمثلة في جيش قوامه ١,٢ مليون من البشر؛ وما يربو على

للتجارب النووية وأعلننا وقفنا طوعيا للتجارب النووية. ويمكن تحقيق رغبتنا في التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بمجرد نجاحنا في تعزيز توافق محلي في الآراء بهذا الشأن.

وقد اتفقنا في مؤتمر نزع السلاح على البدء في محادثات بشأن إبرام معاهدة للمواد الانشطارية. وينبغي تعزيز الحظر على إنتاج المواد الانشطارية من خلال معاهدة عالمية لا تمييزية وقابلة للتحقق. ولن نقبل التزامات تعسفية أو مسبقة لا تفي بهذه المعايير المتفق عليها، كما أننا لن وافق على تحديد مواعيد نهائية مصطنعة. وسوف تلتزم باكستان في خلال المفاوضات المذكورة، كما يتوخى تقرير شانون، حلا لمشكلة المخزونات القائمة.

واتخذت باكستان كذلك خطوات لتعزيز ضوابطها على تصدير المواد والتكنولوجيا الحساسة، وهي مستعدة لمناقشة مزيد من التدابير العملية والمنصفة لمنع عدم الانتشار. وقد ظلت قدرات باكستان الاستراتيجية دائما تحت سيطرة عسكرية صارمة ومضمونة، وهي مأمونة من التسرب والتخريب والهجوم المباغت. وأنشأنا الآن سلطة قيادية نووية، يرأسها رئيس الحكومة، لضمان جملة أمور منها المسألة الشديدة، والأمان، والأمن والقيادة والسيطرة في حالات الأزمات.

وعلى الرغم من أن نزع السلاح النووي هو حقا أعلى أولوياتنا، فإن تحديد الأسلحة التقليدية يكتسب أهمية جديدة لعدة أسباب. فقد أخذ الإنفاق على الأسلحة التقليدية يرتفع مرة أخرى؛ وتجري عمليات نقل ضخمة للأسلحة إلى بلدان منتقاة، لها آثار خطيرة على الاستقرار والسلم في بعض المناطق المتفجرة؛ وما تسمى بالثورة في مجال الشؤون العسكرية، التي يذكيها التقدم الحز في تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المتصلة بالشؤون العسكرية تزيد من

أيار/مايو ١٩٩٨، لم نتلق دليلا موثوقا على إمكان ضمان أمننا بوسائل أخرى. فلم يجتمع أعضاء مجلس الأمن الدائمون، ولم ينعقد المجلس. وأطلق زعماء جارتنا التهديدات العلنية باستعمال الأسلحة النووية لفرض حل غير عادل لتراع كشمير. واضطرت باكستان للتصرف. وتصرفنا من أجل إعادة الردع الذي كان موجودا من قبل في جنوب آسيا لمدة تتجاوز عقدا من الزمان.

وقد صرح المسؤول الأول في باكستان، الجنرال مشرف، بما يلي:

”لا نريد سوى الاحتفاظ بالحد الأدنى من الردع الموثوق اتقاء لأي عدوان يوجهه إلى وطننا... ونؤيد تماما إنشاء نظام استراتيجي لضبط النفس في شبه القارة ونتوقع من جارتنا ردا إيجابيا“.

ويشمل اقتراح باكستان المتعلق بإقامة نظام استراتيجي لضبط النفس ثلاثة عناصر متداخلة هي: أولا، التقييد المتبادل نوويا وفيما يتعلق بالمقدوفات؛ ثانيا، تحديد وتوازن الأسلحة التقليدية؛ ثالثا، التسوية السلمية لمصادر التوتر الكامنة، وخاصة نزاع كشمير. وإحراز التقدم فيما يتصل بجميع هذه العناصر ضروري لبناء هيكل مستقر من السلام والأمن في جنوب آسيا. وحين تبلغ هذه العملية ذروتها يمكن تكريسها في ”ميثاق عدم اعتداء“.

ولكن لا يمكن نزع فتيل الخطر المائل في جنوب آسيا، ولا يمكن بناء هيكل للأمن قادر على البقاء دون إجراء حوار صريح ومتصل. وتعرب باكستان عن استعدادها للدخول في مباحثات ثنائية أو عديدة الأطراف أو متعددة الأطراف من أجل النهوض بقضية السلام والاستقرار والرفاهية في جنوب آسيا.

وقد برهنت باكستان عمليا على رغبتها في ضبط النفس النووي. فصوتنا تأييدا لمعاهدة الحظر الشامل

البلد. ويحدونا الأمل في أن تعزز هذه الجهود من خلال القرارات والإجراءات التعاونية التي ستعتمد في المؤتمر المقبل.

أما مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد فتكتسي أهمية خاصة بالنسبة لباكستان، لأننا شهدنا عن طريق التجربة المباشرة مخنة ومعاناة الضحايا الأبرياء نتيجة تشبع أفغانستان الشديد بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. وهناك ملايين الألغام لم تتم إزالتها بعد في أفغانستان. ومن دواعي السخرية أنه بينما ظلت الدعاية العالمية مركزة تركيزا شديدا على مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، يجري خفض الموارد المطلوبة لإزالة الألغام. ونعرب عن أسفنا بوجه خاص لتخفيض ميزانية مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المخصصة لإزالة الألغام في أفغانستان بنسبة ٥٠ في المائة.

وقد شارك الخبراء الباكستانيون وأفرقة إزالة الألغام الباكستانية بصورة واسعة في عمليات إزالة الألغام في العديد من أنحاء العالم، بما في ذلك في عدة عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. ووفرنّا تدريبا في باكستان على إزالة الألغام ومنحنا أيضا تدريبا لأفرقة وافدة. وسنواصل تقديم هذه المساهمات العينية إلى الجهود العالمية لإزالة الألغام.

وعلى الرغم من أن بيئتنا الأمنية لا تسمح لنا بقبول فرض حظر شامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، فإن باكستان ستمتثل امتثالا صارما لالتزاماتها وواجباتها في إطار البروتوكول المعدل الثاني، المعني بالألغام الأرضية، والتابع للاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة. ونحن أيضا منفتحون للمزيد من العمل بشأن مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد في مؤتمر نزع السلاح. وقد فرضت باكستان وقفا اختياريا فعالا لتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ولذا فإننا مستعدون لفتح مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح

تعزيز الحفاظ على التوازن العسكري والاستقرار، وتزويد من إبراز التباين الكبير في القوة العسكرية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

ومن الضروري دراسة هذه التطورات واحتواء الأثر المزعزع للاستقرار الذي قد تحدثه هي وأي ردود محتملة عليها. ونحن نعتزم متابعة هذه الأفكار في محافل نزع السلاح المتعدد الأطراف، بما في ذلك هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وترحب باكستان أيضا بإجراء دراسة شاملة للتطورات الأخيرة في ميدان الأسلحة التقليدية بغية ضمان اتخاذ المجتمع الدولي قرارات مدروسة جيدا.

وترحب باكستان بالاهتمام الذي أصبح يوليه المجتمع الدولي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في السنوات الأخيرة. وينبغي اتخاذ إجراءات بشأن هذه المسألة المعقدة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وكما أقرت الجمعية العامة، ينبغي لهذه الجهود ألا تعرّض للخطر حق الدول في الدفاع عن النفس أو تضعف كفاح الشعوب المشروع من أجل تقرير المصير. وينبغي للمؤتمر الدولي المقبل المعني بعمليات نقل الأسلحة الصغيرة على نحو غير مشروع أن يهدف إلى تقديم عدد من التوصيات العملية والواقعية. ويجب تحديد المسؤولية عن الأفعال الماضية التي خلفت آثارا حاضرة تعاني منها بعض البلدان، مثل أفغانستان، من أجل الترتيب للعلاج والتعويض المناسب.

وستسعى باكستان إلى الإسهام بصورة بناءة في إنجاح المؤتمر. وقد اتخذنا عدة خطوات على الصعيد الوطني لمنع النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة أو استعمالها غير المأذون به. وفي ذات الوقت، تبذل حكومتنا جهدا بطوليا لإزالة آثار حرب أفغانستان الواقعة على باكستان من خلال حملة للتجريد من السلاح في داخل

الكاميرون أن يؤكد لكم تعاوننا الكامل ودعمنا غير المتحفظ لكم في أدائكم لوظائفكم الهامة.

وأود أيضا أن أعرب عن شكري العميق لسلفكم، زميلنا رايغوندو غونزاليز، على المهارة والحكمة اللتين أدار بهما مداولاتنا في الدورة الرابعة والخمسين.

في السنة الماضية، في بياننا الذي أدلينا به في المناقشة العامة في اللجنة الأولى في هذه القاعة، تكلمنا عن قلقنا العميق إزاء السلم والأمن في العالم، وعدم تحقيق تقدم ملحوظ في ميدان نزع السلاح. وفي بداية جمعية الألفية، وفي أعقاب مؤتمر قمة الألفية، الذي أتاح فرصة تاريخية لقادة العالم للتأكيد من جديد على ثقتهم التي لا تتزعزع في منظمتنا، لم تتغير كثيرا المشاعر التي كانت لدينا آنذاك. والواقع أن المعلومات التي تفيد بأن هناك زيادة في الإنفاق العسكري خلال سنة ١٩٩٩ في كل أنحاء العالم ليست سببا يدعو إلى التفاؤل. ومع ذلك، هناك بعض العلامات الجديدة الباعثة على الأمل والتي تمثل سببا للسرور.

إن المؤتمر السادس لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ تحت رئاسة أخيها السفير عبد الله باعلي ممثل الجزائر، قد بعث الآمال باختتامه بنغمة إيجابية بارزة. إذ وافقت الدول الحائزة للأسلحة النووية بصورة صريحة على العمل نحو القضاء التام على ترساناتها النووية.

وترحب بلادي بهذا التقدم المهم، والذي نأمل أن يكون له تأثير مفيد على قطاعات أخرى فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل. والكاميرون تناشد البلدان المعنية أن تبدي الإرادة السياسية الثابتة في تنفيذ هذا العهد.

وتُعرب الكاميرون أيضا عن ارتياحها لمصادقة الاتحاد الروسي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

لاستكشاف السبل والوسائل الكفيلة بالإبرام الرسمي لصك عالمي يحظر التصدير.

وفي هذا العصر، عندما لا يكون هناك "أعداء طبيعيون"، وبالتالي لا يكون هناك "حلفاء طبيعيون"، يسعى البعض إلى التقدم في تحقيق مطامعهم السياسية والعسكرية باستغلال المخاوف العنصرية والدينية لبث الحياة في المذهب الخطير المتمثل في تصور صدام ماثل بين الحضارات. والواقع أن بعض الناس ينفقون الكثير من المال والطاقة في عواصم هامة لاستحداث سيناريوهات خطر جديدة - ذات بطاقات دينية في بعض الأحيان - يعتقدون أنها تروق بوجه خاص لصانعي السياسة والرأي العام في الغرب. ولا ينبغي للمرء أن يرفع صخرة يحتمل أن تقع على قدميه. وبدلا من سيناريوهات الخوف وسيناريوهات الكراهية، ينبغي أن توجه الطاقة الفكرية والسياسية نحو تطوير سيناريوهات لتعزيز السلام والأمن الدائمين في مناطق التوتر والصراع. إن النمو الاقتصادي، وتسوية الصراعات، وتحديد الأسلحة كلها عناصر أساسية في هذا المسعى. وكما أكد مؤتمر قمة الألفية للتو، إن نزع السلاح، والتنمية ودرء الصراعات وتسويتها أمور يرتبط بعضها ببعض ارتباطا حميما - وعلى نحو أكثر في عالمنا الكوكبي المترابط غير أنه يفتقر إلى المساواة والأمن.

أشكركم، سيدي الرئيس، على صبركم. وأعد بأن يكون هذا هو البيان الأول والوحيد بشأن نزع السلاح الذي يدلي به وفدي هذه السنة.

السيد بيلينغا - إيبوتو (الكاميرون) (تكلم

بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أستهل بياني بتهنئتكم تهنئة خالصة، سيدي، على انتخابكم لرئاسة لجنتنا. وأود أيضا أن أهنيء أعضاء المكتب الآخرين. ويود وفد

المجتمع الدولي أن يبدي من الشجاعة والتصميم ما يكفل إزالة المخاطر الرهيبة التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل على مستقبل البشرية، إلى الأبد.

ومن حسن الطالع، أن رؤساء دولنا قد تعهدوا بذلك رسمياً في الإعلان الهام الصادر عن قمة الألفية. وعلينا نحن جميعاً أن نعمل بعزم ومثابرة من أجل ترجمة ذلك إلى واقع. وفي هذا السياق، تؤيد بلادي اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بعقد مؤتمر دولي بشأن تحديد الوسائل الكفيلة بالقضاء على الأخطار النووية.

ولكن ضرورة تركيز جهود المجتمع الدولي على درء خطر إبادة الجنس البشري الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل يجب ألا تحيد أبصارنا عن إدراك أهمية الكفاح من أجل تحديد الأسلحة التقليدية والحد منها.

إن هذه هي الأسلحة التي تنشر الموت يوماً بعد يوم من خلال الصراعات المسلحة في مختلف أنحاء العالم، وتحدد أعداداً لا حصر لها من الضحايا، خاصة بين السكان المدنيين، وتنشر البؤس والدمار وتقوض جهود التنمية. وأن نطاق هذه الآفة وفداحتها يتطلبان تعبئة المجتمع الدولي ودعمه لمواجهةها.

وفي هذا السياق، تعرب الكامبيرون عن ترحيبها بالتقدم الذي أحرز في الكفاح من أجل القضاء على الألغام المضادة للأفراد. ففي الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المنعقد في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، رحبت الدول بالانخفاض الملحوظ في إنتاج هذه الأسلحة المفجعة، والانخفاض في مبيعات الألغام وتزايد عمليات تدمير المخزونات من تلك الألغام.

والمعاهدة الثانية لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت ٢) في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. كما تعرب بلادي عن ترحيبها بقرار حكومة الولايات المتحدة تأجيل تنفيذ مشروع نظام الدفاع المضاد للقذائف.

وعلى الرغم مما تحمله هذه التطورات من طابع مشجع، ينبغي ألا يغيب عن بالنا حجم العمل الذي ما زال يتعين إنجازه بغية حماية العالم من محرقة نووية.

وهناك العديد من الأسباب الجادة الباعثة على القلق في هذا الشأن. وأشار إلى البعض منها الآن. فبعد أربع سنوات من فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم تدخل المعاهدة حيز التنفيذ بعد. كما أن أعمال مؤتمر نزع السلاح قد وصلت إلى طريق مسدود، إذ لم يتمكن المؤتمر للعام الرابع على التوالي من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمله، أو بدء المفاوضات بشأن معاهدة متعددة الأطراف لحظر إنتاج المواد الانشطارية. ولم يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى توافق في الرأي بشأن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لترع السلاح.

كذلك لا بد أن يشعر المرء بالأسى، لأن معاهدة بليندابا؛ بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا لم تدخل حيز التنفيذ بعد، ولأن دولا حائزة للأسلحة النووية لم تنضم بعد إلى البروتوكول الملحق بمعاهدة بانكوك والذي يقضي بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وأن المفاوضات بشأن إقامة مناطق أخرى قد توقفت تماماً.

كما أن انتشار إنتاج القذائف وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في مختلف أنحاء العالم يمثل أحد الأسباب التي تبعث على القلق البالغ.

وعلياً أن نقر بأن الأسباب التي تبعث على الارتياح أقل كثيراً من الأسباب التي تبعث على القلق. وبلادي تناشد

وفي هذا الصدد، أود أن أثني على الجهود المشكورة للسكرتير كارلوس دوس سانتوس، رئيس اللجنة التحضيرية، ونعرب له مجددا عن تأييدنا الأخوي.

وترحب بلادي بالعرض الذي قدمته سويسرا لاستضافة هذا المؤتمر في جنيف، كما نرحب بالمقترحات التي قدمتها الحكومة السويسرية بهدف تشجيع المشاركة في هذا المؤتمر على أوسع نطاق ممكن.

وبلدي، الكامبيرون من موقعه في وسط أفريقيا - المنطقة التي دمرتها، كما تعلمون، سنوات طويلة من الصراعات المسلحة - يولي اهتماما خاصا لظاهرة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذا الانتشار تدعمه أنواع الاتجار العديدة التي ترافق الصراعات المسلحة وما ينتج عن ذلك من عدم استقرار، وتسهيله كثرة الثغرات على الحدود. إن هذا الانتشار هو أحد التهديدات الرئيسية للسلم والاستقرار والتنمية في بلدان المنطقة.

ولاهتمام بلدان وسط أفريقيا بإيجاد طرق لمحاربة هذا البلاء، عُقدت تحت إشراف اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا مؤتمر دون إقليمي، من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في نجامينا، حول انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدفقها غير المشروع في وسط أفريقيا. وجمع المؤتمر بين مسؤولين عسكريين ومدنيين رفيعي المستوى من المنطقة دون الإقليمية، وانضم إليهم خبراء رفيعو المستوى من أنحاء عديدة من العالم. ولقد تم فحص أسباب وعواقب انتشار الأسلحة الصغيرة واقترحت تدابير وطنية ودون إقليمية لمحاربة هذا البلاء. وبدأ بالفعل تنفيذ بعض هذه التدابير. ونرحب بالمساعدة الكبيرة في هذا المجال من المجتمع الدولي، ومن المؤكد أنها ستسهم في تشجيع السلم والاستقرار والانتعاش الاقتصادي في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

وعلى الرغم من هذا التقدم المحمود، لا تزال الألغام المضادة للأفراد تقتل وتشوه الضحايا الأبرياء بصورة يومية. لذا، لا بد من الإبقاء على الزخم المتولد عن عملية أوتاوا، ذلك الزخم الذي أدى إلى تعبئة المجتمع الدولي في مكافحة هذه الأسلحة. كما ينبغي الإسراع في حركة إضفاء صفة العالمية على عملية أوتاوا.

ويسعدني أن يكون بوسعي أنؤكد للدول الأطراف أن إجراءات مصادقة الكامبيرون على الاتفاقية التي نحن بصددتها ستستكمل قريبا. وتهيب بلادي بالمناخين أن يبدؤوا سحبا في دعم عمل ومكافحة الألغام وتقديم المساعدة لضحاياها.

إن نطاق الدمار وعدد الضحايا الذين يسقطون بسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يبرران ضرورة أن يكون الكفاح ضد هاتين الظاهرتين في صدارة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي.

ويرى وفد بلادي أنه ينبغي للمؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والذي سيعقد عام ٢٠٠١، أن يؤدي إلى المضي قدما في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى منع ومكافحة والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتعزيز تلك الجهود.

وترحب الكامبيرون بعقد هذا المؤتمر، الذي نعقد عليه آمالا كبيرة، خاصة إذا كان سيؤدي إلى الخروج ببرنامج عمل يتضمن قواعد دولية ملزمة لإجراء تخفيض عاجل وجذري للمخزونات المفرطة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع أنحاء العام وما تمثله من عواقب مفعجة.

وتعزم بلادي القيام بدور نشط في مؤتمر عام ٢٠٠١ والعملية التحضيرية التي تسبق انعقاده.

وهي تستجدينا لتحقيق السلام. والأمر من ثم متروك لنا جميعا لكي نعمل بلا كلل لبناء مستقبل يخلو من الخوف والعنف والفقر الذي تتوق هذه الشعوب إليه من أعماق قلوبها.

السيد وحيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية):

اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم، سيدي، وكل أعضاء المكتب على انتخابكم لهذه المناصب ذات المستوى الرفيع من المسؤولية. كذلك أود أن أعرب عن اقتناعي الشديد بأن لجتنا في ظل خبرتكم الدبلوماسية الثرية وتحت قيادتكم القديرة سوف تنجز عملا مثمرا وستحقق نتائج إيجابية يسعى إليها الجميع.

تنعقد الدورة الحالية للجنة الأولى في إطار اهتمام معزز يوليه المجتمع الدولي لمسألة كيفية ضمان السلم والأمن الدوليين. وأحد العناصر الأساسية في هذا الجهود يشمل تعزيز عملية نزع السلاح وإحراز المزيد من التقدم في تلك العملية. كذلك يتم عمل اللجنة الأولى في إطار جمعية الألفية وعلى ضوء مؤتمر قمة الألفية التاريخي الذي عقد مؤخرا، ومن ثم فهذا العمل هام وواعد على حد سواء.

في مؤتمر القمة أكد رؤساء الدول والحكومات على تأييدهم لدفع عجلة عملية نزع السلاح وعدم الانتشار. وأكدوا على الحاجة إلى تعاون دولي وثيق في الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف النبيل. ويجب ألا نفوت هذه الفرصة أو نفقد قوة الدفع التي أفرزها المؤتمر الاستعراضي الأخير للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - الذي انتهى نهاية إيجابية جدا وباعثة على الأمل بالرغم من التنبؤات السلبية.

وبفضل الرغبة العامة في تقدم المؤتمر ومناخه البناء، التي عززتها القيادة القديرة لرئيس المؤتمر، السيد عبد الله بعلي، تمكن المؤتمر من التغلب على الاختلافات في الرأي

وفي هذا الصدد، تود الكامبيرون أن تشكر الأمين العام على دعمه الكبير لجهود تشجيع السلم ونزع السلاح والتنمية في أفريقيا من خلال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا في لومي. كذلك نشكره على الجهود الحثيثة التي بذلت تحت رعاية اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وهذه اللجنة، التي أنشأها الأمين العام في عام ١٩٩٢ تنفيذا لقرار من الجمعية العامة، تثبت بشكل يومي أنها أداة قيمة في تشجيع السلم والأمن والتنمية في المنطقة دون الإقليمية وبوصفها إحدى الآليات الأساسية لتشجيع العمل المشترك وبناء الثقة بين بلدان وسط أفريقيا. وبالإضافة إلى تنظيم مؤتمر دون إقليمي حول انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عقدت اللجنة حلقة دراسية، في ياوندي في عام ١٩٩٨، حول تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الأمن في أفريقيا. وعقدت اللجنة مؤخرا في بوجومبورا مؤتمرا دون إقليمي حول قضايا اللاجئين والمشردين في وسط أفريقيا.

علاوة على ذلك، عقدت دول المنطقة دون الإقليمية ميثاق عدم اعتداء وميثاق مساعدة متبادلة. وأقامت الدول آلية لمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها: مجلس السلم والأمن في وسط أفريقيا. وتجرى أيضا مناقشة إنشاء قوة متعددة الجنسيات لوسط أفريقيا يتم إنشاؤها للتدخل في الاضطرابات والصراعات التي تندلع بأي مكان من المنطقة.

ولكي تتكامل جهود بلدان وسط أفريقيا للخروج من دائرة العنف وعدم الاستقرار والفقر المتورطة فيها منذ سنوات عديدة بنجاح تام وحقيقي، فإنها لا بد من أن تحظى بالدعم الثابت والكبير من المجتمع الدولي.

إن شعوب المنطقة دون الإقليمية، مثل شعوب أفريقيا بأسرها، تطمح إلى تحقيق السلام. إنها تريد السلام.

في العديد من أركان العالم حيث لا تزال نيران الصراعات المسلحة مشتعلة.

وهذا يؤديه الصراع في أفغانستان الذي دام حتى الآن لأكثر من ٢٠ عاما وأدى إلى مقتل مئات الآلاف وجرح الملايين من البشر الذين أصبحوا يعيشون بدون سقف يستظلون بها ويضطرون إلى مغادرة ديارهم. وعند تأكيد أهمية هذه المشكلة يمكن الإشارة إلى أن أحد الشروط المسبقة الأساسية لتحقيق تسوية سياسية في أفغانستان إنهاء الدعم الخارجي، بما في ذلك الإمدادات غير المشروعة بالأسلحة الخفيفة وغيرها.

وفي هذا الصدد، تنتظر أوزبكستان نتائج إيجابية من مؤتمر عام ٢٠٠١ بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

من الواضح تماما أن في ظروف العولمة القائمة، حيث العالم غير قابل للتجزئة ويقوم على علاقات وثيقة متبادلة، لا يمكن أن يكون هناك أمن دولي شامل دون أمن المناطق والدول منفردة. ونحن نعتقد أن مبدأ العولمة لا يزال، وسيظل، واحدا من المعايير الأساسية في عملية نزع السلاح وعدم الانتشار.

أريد أن أؤكد، مرة أخرى، أن أوزبكستان تؤيد التنفيذ الحازم من جانب كل الدول للنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وهي مقتنعة، بأن الاستقرار الاستراتيجي على المستوى العالمي أو المستوى الإقليمي لا يمكن تحقيقه دون ذلك.

ومع ذلك، فجنباً لجنب مع مبدأ العولمة في عملية نزع السلاح، تصبح أهمية العوامل الإقليمية واضحة - وهي عوامل يمكن أن تسهم إلى حد كبير في تعزيز النظام الشامل لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي كما يمكنها أيضا أن تقف في طريقه.

وتحقيق نهاية ناجحة. وحددت وثيقة المؤتمر الختامية الأولويات لاستمرار عملية نزع السلاح ووضعت معايير متشددة لقياس التقدم نحو الهدف المحدد: الإزالة الكاملة للأسلحة النووية من عالمنا.

ولقد كانت أوزبكستان دائما وما زالت مؤيدة قوية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وكان بلدنا أول بلد يوقع ويصدق على إحدى الوثائق الأساسية في هذا المجال: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. غير أننا نشعر ببالغ القلق من حقيقة أن هذه المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ رغم مرور أربع سنوات على فتح باب التوقيع عليها.

نأخذ ذلك في الحسبان، يجب أن تكون إحدى مهامنا الرئيسية اليوم ضمان عالمية هذه الوثيقة الهامة. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهدا أكبر لإنجاز هذه المهمة ذات الأولوية.

إن أوزبكستان تنتظر اليوم بفارغ الصبر الانتهاء من تقرير الفريق المخصص بشأن بروتوكول لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، يمكن من زيادة تعزيز أهمية الاتفاقية والنهوض بمغزاها العملي. والبروتوكول سيمثل إسهاما كبيرا في الإعداد للمؤتمر الاستعراضي الخاص بهذه الاتفاقية.

إن المؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه المقرر عقده في العام القادم سيكون حدثا هاما في تاريخ عملية نزع السلاح. ويمكن القول دون مبالغة إن النجاح في عمله وفيما إذا كنا سنتمكن من بناء حظر يمكن الاعتماد عليه للاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة ونشرها أمر تتوقف عليه أرواح الملايين من البشر المسالمين. إن الآثار اليومية الشنيعة لاستخدام الأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها ظاهرة

لمبادرتنا لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

إن عملية نزع السلاح اليوم تمر بمرحلة غير سهلة. وبينما جرى القيام بالكثير، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. ويجب على المجتمع الدولي أن يظهر الإرادة السياسية ويذل كل الجهود لتحقيق الأهداف النبيلة المتمثلة في ضمان استقرار السلم والأمن. وأوزبكستان، من جانبها، مستعدة للمشاركة بشكل نشط في تحقيق جهود المجتمع الدولي لحل هذه المهمة الصعبة الهامة بشكل حيوي.

السيد تيكال (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أعرب لكم ولسائر أعضاء المكتب عن التهاني الحارة بمناسبة الانتخاب الذي تستحقونه. وأنا واثق بأن اللجنة ستتمكن من إكمال عملها بنجاح تحت قيادتكم الحكيمة القادرة. وأؤكد لكم ولأعضاء المكتب تأييد وفد بلدي الكامل.

أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن التقدير الخالص لسلفكم، السفير رايموندو غونزاليز، لقيادته القادرة وتوجيهه الناجح للجنة خلال الدورة الرابعة والخمسين. واسمحوا لي أيضا بأن أشكر وكيل الأمين العام السيد جاياتانتا دانابالا على ملاحظاته المستنيرة.

إن اللجنة تتداول بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي في أعقاب مؤتمر قمة الألفية والمؤتمرات الهامة المختلفة الأخرى التي تبنتها الأمم المتحدة احتفالاً بالألفية. وإعلان الألفية وتقرير الأمين العام بشأن الألفية، وكذلك الوثائق التي أصدرها "محفل نحن شعوب الألفية" و "مؤتمر قمة السلام العالمي للزعماء الدينيين والروحانيين" و "مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية"، كانت لها رسالة أساسية واحدة وهي: أن هذه الألفية يجب أن تكون ألفية سلام وتقدم ولكفالة ذلك السلام وأنه من أجل إنقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة

وفي هذا السياق، من الضروري التأكيد على أن مبادرة البلدان لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية إسهام كبير في تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. ونحن نرحب بالتقدم المحرز في المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة الآن - معاهدات ثلاثي لوكو، وراواتونغوا، بلندابا، وبانكوك؛ وبالتالي فإن كل الدول الأطراف في تلك الاتفاقات تسهم بهذا إسهاما هاما في عملية تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، يجب أن نشير إلى أهمية تنفيذ إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. إن كل دول آسيا الوسطى تعمل بنشاط لضمان تحقيقها. ونحن نقدر غاية التقدير جهود الأمين العام، وإدارة شؤون نزع السلاح برئاسة وكيل الأمين العام السيد جاياتانتا دانابالا وأيضا مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في دعم العملية الحالية لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، وعلى وجه الخصوص، عمل فريق الخبراء الإقليمي، الذي يعمل على إكمال مشروع اتفاق لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

أود أيضا أن أشكر حكومة اليابان على مساعدتها في العمل للتوصل إلى اتفاق بشأن مشروع معاهدة بخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. لقد أحرز الفريق العامل، من خلال نشاطه، نجاحا كبيرا في التقدم صوب اتفاق بشأن النص. وهذا التقدم يعكس في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي عقد في شهر أيار/ مايو الماضي.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر، مرة أخرى، كل الوفود التي تضمنت بياناتها كلمات تأييد حارة

وفي هذا الصدد، تجدر ملاحظة أن الدمار الذي تحدثه الأسلحة الصغيرة والمتوسطة والخفيفة لا يزال يفرض تهديدا مباشرا على السلم والأمن الدوليين وعلى وحدة أراضي واستقرار دول بشكل أكثر من ذلك الذي تحدثه أسلحة الدمار الشامل.

وبينما لا تزال الصراعات تحدث ضررا بالغيا في أجزاء أخرى من العالم، فإنها كانت مدمرة حقا في أفريقيا. فبدلا من عائدات السلام التي توقعت بعد نهاية الحرب الباردة، فإن أمن واستقرار دول أفريقية عديدة قوض أو تعرض لاختبارات طائفة من العوامل الداخلية والخارجية. وهذه المشاكل أدت إلى انفجار داخلي لدول أو ما يقرب من ذلك، وإلى تدمير البنية الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية، والركود الاقتصادي أو حتى التردّي، والمجاعة والحرب. وتسببت أيضا في فقدّ مئات الآلاف، بل الملايين، من الأرواح وفي انتهاكات لحقوق الإنسان والقوانين الإنسانية.

ومن بين أقصى تلك الانتهاكات حسة استخدام المدنيين دروعا بشرية و/أو كاسحي ألغام. والموارد الطبيعية للبلدان، بما في ذلك المعادن الثمينة والمحاصيل، لا تزال تحوّل لتمويل شراء الأسلحة ولتجنيد المرتزقة للأعمال التدميرية غير الأخلاقية التي تمارسها حكومات ضد شعوبها أو ضد شعوب بلدان مجاورة. ومما لا يصدق العقل أن المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي لضحايا المجاعات تسخر لإدامة تلك الصراعات.

وإريتريا، التي عانت من الآثار المدمرة للخراب الناجم عن كفاح تحرري دام ٣٠ عاما، تقدر قيمة السلام. وتبعاً لذلك، تفي بمسؤولياتها لتعزيز السلام الإقليمي منذ أن حققت الاستقلال في ١٩٩٣. وبالتالي، فإنها شاركت بنشاط في الجهد الرامي إلى تغيير السلطة الحكومية الدولية

من ويلاّت الدمار الشامل، والإبادة الجماعية، والمجاعة، والحرمان، والتهجير وسائر الأعمال الوحشية، من الضروري تدمير أسلحة الدمار الشامل وتعزيز حكم القانون.

إن إعلانات كل مؤتمر من مؤتمرات القمة، وأيضا تقرير قمة الألفية المستنير للأمين العام السيد كوفي عنان، خرجت برسالة واضحة تتعلق بالضرورة العاجلة لتهيئة الظروف الضرورية المطلوبة والقواعد القانونية التي ستكفل مسيرة السلام والتقدم للبشرية في الألفية الجديدة بعيدا عن الحرب والخوف من الحرب. وهذا الالتزام الجماعي يعترف أيضا بالضرورة الملحة لشراكة كبيرة دائمة بين الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات المتعددة الأطراف ويظهر فوائدها أيضا. وهذا أمر مشجع للغاية.

ومن ناحية أخرى، فإن المصائب التي أحاقت بالدول، حتى بعد نهاية الحرب الباردة، لا تزال تؤرق الضمير الجماعي للعالم. وإن من الصعب تجاهل التهديد الحالي الناجم عن الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى؛ وتصاعد التنافس النووي وعدم إحراز تقدم في المسائل التفاوضية في مؤتمر نزع السلاح؛ والتكديس الهائل للأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة؛ وانتشار الصراعات بين الدول وفي داخل الدول وأيضا الصراعات الإقليمية؛ والأعمال الوحشية التي ترتكبها الحكومات ضد سكانها، وأيضا ضد سكان دول مجاورة، بما في ذلك الإبادة الجماعية والقتل الجماعي، والتطهير العرقي، والاعتقال، والتعذيب، والاغتصاب، والاختطاف؛ والاستهداف المتعمد للسكان المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن؛ وإرهاب وتعذيب السكان في الأراضي المحتلة. لقد أصبحت هذه مصادر ألم وبأس وقلق وأسف للإنسانية وتفرض تحديات كبيرة على المجتمع الدولي.

الاقتتال خلال العقد الماضي، جرى بأسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة في أكثر من ٩٠ في المائة من كل الصراعات. وهذه الأسلحة مسؤولة عن ٩٠ في المائة من ضحايا كل الصراعات. ومن بين هؤلاء، ٨٠ في المائة من النساء والأطفال وكبار السن. وبالإضافة إلى هذا، فإن تقدم الأسلحة مكن المرتزقة من الاشتراك الإجرامي في التفتيل المتعمد المدبر العشوائي لمدنيين أبرياء وتدمير البنية التحتية الاجتماعية - الاقتصادية والمواشي بأوامر ممن جندوهم. والحقيقة، أن التقارير أوضحت أن المصايين من المدنيين الآن أكثر عددا من المصايين من العسكريين.

بديهي أنه يجب القيام بعمل دولي عاجل للقضاء على الاستخدام العشوائي للأسلحة الصغيرة وعلى وحشية المرتزقة. وتحقيقا لهذا الغرض، فإن مؤتمر الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لاستعراض تلك الاتفاقية يجب أن يكفل اعتماد اتفاق مقبول على نطاق واسع يحظر و/أو يقيّد استعمال تلك الأسلحة.

إلا أن هذا لن يكون كافيا. إن وفد إريتريا يرى أن الدول المستوردة ليست وحدها التي تتحمل المسؤولية. فالبلد الذي يصدر أو يسمح بالتصدير المباشر أو غير المباشر لتلك الأسلحة أو بتجنيد المرتزقة في أراضيه يجب أن يعد مسؤولا أيضا، سواء أخلاقيا أو قانونيا. ومن ناحية أخرى، تعترف إريتريا بأن الحكومات ملزمة بالدفاع عن وحدة أراضيها ورعاية سكانها، على النحو الذي تؤكد المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذا الغرض، تؤيد إريتريا الجهود الجارية لإقرار حكم القانون المتعلق بالأسلحة التقليدية وتأمل أن ينظر مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في المسألة بجدية.

للتنمية من منظمة صغيرة مركزة على الكفاح ضد الجفاف إلى منظمة سياسية نشطة ذات ولاية تتعلق بمسائل السلم والأمن في المنطقة. وعن طريق تلك المنظمة، وأيضا على أساس ثنائي، شاركت إريتريا في مهمة نبيلة لإحلال السلم في المنطقة وعلى وجه الخصوص في الصومال والسودان. وحتى قبل الاستقلال، شاركت إريتريا في صنع السلام في إثيوبيا، بعد الإطاحة بنظام منغيستو بوقت قصير وشاركت بنشاط أيضا في صنع السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

وإريتريا تظل ملتزمة بتعزيز وضمان السلم والأمن في منطقتنا وفي سائر أنحاء أفريقيا، على الأقل لإدراكها التام بأن أمنها واستقرارها وتنميتها تتوقف على سلم وأمن واستقرار المنطقة وأفريقيا.

وإريتريا تؤيد تأييدا تاما وتقتدي بالتوصيات المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي الواردة في إعلان دوربان للألفية الجديدة لمؤتمر القمة الثاني عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز. ونلاحظ بارتياح أن الأمين العام السيد كوفي عنان يعرف المشكلتين التوأم، مشكلة الأسلحة النووية ومشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بأفهما أولويتان عاجلتان للأمم المتحدة. ونحن ننضم إلى الوفود التي حثت على بذل جهود أكبر للقضاء على التهديدات النابعة منهما.

إن الوفد الإريتري يتشاطر القلق الذي أعرب عنه كثيرون فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن هذه الأسلحة المميّنة متقدمة اليوم تكنولوجيا، كما كشفت التجربة مؤخرا، وغالبا ما يتطلب استخدامها الاستعانة بتقنيين أجانب. ولذلك يجب أن يكون من دواعي القلق الإضافي تجنيد المرتزقة، عادة عن طريق منظمات إجرامية، في انتهاك صارخ للقرارات والمقررات العديدة التي أصدرتها المنظمات الإقليمية والدولية.

مداولاتنا وتعزز مجالات الاتفاق الممكنة وسيسر وفدي أن يتعاون معكم تعاوناً تاماً في هذا الجهد. ونعرب أيضاً عن تهنئتنا لسائر أعضاء المكتب.

اسمحوا لي في البداية أن أذكر بشكل قاطع أن السلام يظل هدف إسرائيل الاستراتيجي الغلاب. وبينما لا يمكننا أن نتجاهل المخاطر والتهديدات الأمنية الكامنة التي تهدد السلام وسائر المخاطر التي بدأت تلقي ظلالاً كثيفة متزايدة على الدوام على المنطقة في مجموعها، فإن إسرائيل تعتبر السلام مكوناً حيوياً لأي استقرار إقليمي في منطقتنا.

لقد سعت حكومات إسرائيلية متعاقبة إلى النهوض بالسلام ومكافحة طائفة واسعة من التهديدات لأمن إسرائيل صادرة عن أعداء متنوعين على أصعدة مختلفة، قد يبقى بعضها حتى بعد حل الصراع العربي - الإسرائيلي. إن العلاقة بين السعي إلى السلام والحاجة إلى الأمن أصبحت معقدة في منطقتنا، بما يتجاوز الافتراض السليم بأن العصر الذي يسوده سلام أعظم، ينبغي أن تكون فيه شواغل أمنية أقل. إننا نواجه الآن تحديات كبرى لعملية السلام نفسها ويجب أن نجد طريقة للتغلب على هذه العقبات.

إن المسار الإسرائيلي - الفلسطيني يجب أن يتعامل الآن مع جوهر الصراع والمسائل الحساسة التي استعصت على الحل حتى الآن. وآمل ألا يرجع الفلسطينيون عن عملية السلام. وعلى المسار السوري، طرح رئيس الوزراء باراك مقترحات بعيدة المدى، رفضت، للأسف، في جنيف في أوائل هذا العام. وبالإضافة إلى هذا، فإن حكومة إسرائيل أوفت في حزيران/يونيه بتعهداتها بسحب قوات الدفاع الإسرائيلية من جنوب لبنان بما يتفق اتفاقاً تاماً مع قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وقد ظلت إسرائيل دائماً شريكا في أي جهد نحو سلام حقيقي.

وأبناء إريتريا، وقد كانوا ضحايا الألغام المضادة للأفراد التي زرعتها قوات دول استعمارية، يدركون المعاناة والألم اللذين يسببهما الاستخدام غير المسؤول والعشوائي لهذه الأسلحة الشريرة. أما والحالة هذه، فإن وفد بلادي يعترف بأن دخول اتفاقية أوتوا حيز النفاذ كان نجاحاً كبيراً للقرن الماضي. ومن ناحية أخرى، فإن إريتريا لا تزال مقيدة بشواغلها الأمنية الحالية. إن القرن الأفريقي منطقة مشتتة لم تشهد سلاماً حقيقياً خلال نصف القرن الماضي. وخلال السنوات، وقبل استقلال إريتريا بوقت طويل، استخدمت الألغام بطريقة عشوائية غير مسؤولة. وحتى الدول التي وقعت الاتفاقية لم تتوقف عن انتهاكها بشكل روتيني. لقد ظلت هذه الدول ولا تزال تعرض للخطر أرواح الإريتريين.

ولهذا يجب على المجتمع الدولي أن يتفهم المأزق الذي تواجهه إريتريا ودول صغيرة أخرى، وإن كانت استراتيجية، في تلك المنطقة الخطيرة. ويجب أن توجد أيضاً آلية قانونية تكفل امتثال الدول الشريرة أو تمكن الأمم المتحدة من فرض جزاءات عليها إذا واصلت انتهاك الاتفاقية بطريقة مهينة وتهديد جيرانها من الدول الأصغر وتهديد أرواح مواطنيها ومواطني الدول الأخرى ومعيشتهم.

لقد أثار الوفد الإريتري بعض المسائل الأكثر أهمية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد للجنة أننا سنواصل الاشتراك في مداولاتنا بشأن هذه المسألة والمسائل الأخرى.

السيد إساكاروف (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية):

السيد الرئيس، أود بالنيابة عن الوفد الإسرائيلي أن أهنتكم بمناسبة توليكم منصبكم رئيساً لهذه الهيئة الدولية الهامة. إن هذه اللجنة مختصة بمسائل حاسمة لأمن ورفاه الأمم. وهذه القيم في منطقتنا من العالم رنين وأهمية كبيرة في هذا الوقت ونأمل أن تثري هذه الهيئة، تحت قيادتكم المهنية القديرة،

حاليا وقوتها الخاصة بالقذائف الطويلة المدى، وهو ما فعلته في السنوات الأخيرة. بل إنها يمكنها أن تحوز قدرات تهدد مناطق تتجاوز الشرق الأوسط، مثل أوروبا وجنوب آسيا. وهذه التهديدات لا تزال تتسع من حيث الخطورة والمدى والمجال.

ولذلك، فإن أحد التحديات الأساسية يظل إيجاد التوازن الصحيح بين الآثار الأمنية التي تكمن في سلام شامل، والحفاظ على الأمن الشامل في سياق إقليمي أوسع. إن الشرق الأوسط يمر بتغير متميز أكثر من التغير الكبير في القارة الأوروبية خلال العقد الماضي.

ففي أوروبا، أصبحت عبارة "الحرب الباردة" من مخلفات التاريخ وفكرة الصراع التقليدي الكبير أو التراشق النووي بين الشرق والغرب تخلفت بشكل كبير. وبشكل عام، فإن الخطوط في أوروبا يرسمها التعاون بشكل أكبر مما ترسمها المواجهة، ولذلك فإن الأوروبيين يمكنهم أن يشعروا الآن بأنهم أكثر أمنا وأكثر سلما.

وأود أن أذكر بأنه حتى في أوقات التوتر، قبل نهاية الحرب الباردة، سعت الدول الكبرى إلى تخفيف حدة التوترات عن طريق إنشاء تدابير لبناء الثقة. وبعد ذلك، حتى عندما تراجع التوتر، احتفظ الشرق والغرب على حد سواء بقدرته على الردع الاستراتيجي.

أما في الشرق الأوسط فالصورة مختلفة. فبصرف النظر عن التقدم الكبير في عملية السلام خلال العقد الماضي، استحدثت المنطقة فكرة سلام بارد بدلا من الحرب الباردة. وما ينبغي أن يكون تطبيع علاقات بين الشعوب، كمكون حيوي للأمن ووسيلة دينامية للتعاون، أصبح نفسه مجالا للتنافس. وأفرقة العمل المتعددة الأطراف التي أنشئت بعد مؤتمر مدريد للسلام لم تواصل عملها القيم الرامي إلى تبني وتشجيع تدابير متواضعة لبناء الثقة والتعاون الإقليمي.

إن العلاقة بين السلام والأمن حاسمة أيضا في ظل التهديدات القائمة في الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص من العراق، وبشكل مختلف من إيران. إن هذين البلدين ليسا مشاركين، بل هما في الحقيقة معارضان نشطان لأي حل وسط أو تسوية للصراع العربي الإسرائيلي. وهذان البلدان يشكلان، عن طريق أعماهما وإعلانتهما، تهديدا كبيرا لإسرائيل ولبلدان أخرى في المنطقة. وفيما يتعلق بإيران، أود أن أذكر أن إسرائيل ليس بينها وبين الشعب الإيراني أي نزاع وهي لا تسعى إلى صراع مع الحكومة الإيرانية. إلا أننا لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق نتيجة المشاريع الإيرانية العدائية المكشوفة تجاه إسرائيل وتجاربها مؤخرا على القذائف الطويلة المدى.

إن تهديدات أسلحة الدمار الشامل والقذائف الطويلة المدى ليست صورية فقد استخدمت هذه القدرات فعلا في منطقتنا. إسرائيل نفسها استهدفت بالقذائف العراقية في حرب الخليج وتلك التجربة الجدية لا تزال حية في أذهاننا. ومن الأفضل للمجتمع الدولي أن ينظر في الأنشطة الليبية الحالية في مجال القذائف. وهناك أمثلة أخرى تتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في منطقة الشرق الأوسط مسجلة، للأسف، تاريخيا.

إن إسرائيل تشعر بقلق عميق بشأن الحالة الراهنة فيما يتعلق بالعراق وعدم وجود أية آلية للرصد والتفتيش في ذلك البلد خلال العامين الماضيين. إن صدام حسين لم يتغير وهو لا يزال يشكل تهديدا حقيقيا لجيرانه وللمنطقة. والأمم المتحدة تتحمل مسؤولية حاسمة أمام بلدان الشرق الأوسط لكفالة نزع كل أسلحة الدمار الشامل العراقية وقدراته على صنع القذائف وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وخلال العقد القادم، يمكن لبعض البلدان في المنطقة أن توسع توسيعا كبيرا أسلحة التدمير الشامل التي تملكها

أود أن أشدد على النقاط التالية:

أولا، إسرائيل ستظل ملتزمة بعملية السلام وستبذل قصارى جهدها لتحقيق حل دائم شامل قوي للصراع العربي الإسرائيلي.

وبطبيعة الحال، سوف نسعى من أجل الحصول على ضمانات أمن كافية لمواجهة العوامل المتعلقة بالمخاطر والتهديدات التي تؤثر في العملية ذاتها، وفي ما بعد دورة المفاوضات الجارية حاليا.

وثانيا، ربما تزيد التهديدات على المدى الأوسع التي تواجهها إسرائيل وبلدان أخرى في المنطقة ككل، وقد تزيد صلتها بالوجود ذاته.

وثالثا، ستظل مسألة منع العراق من إعادة تصنيع أسلحة الدمار الشامل لديه واستعادة قدراته المتعلقة بالقذائف ومنعه من تهديد بلدان المنطقة تشكل عاملا حاسما في الجهود الإقليمية الرامية إلى تخفيض مستويات الأسلحة في المنطقة بأسرها، وقد تؤدي إلى التخفيف من طموحات إيران العسكرية.

ورابعا، يحدونا الأمل في أن تُعدّل إيران خططها الحالية لتطوير وشراء أسلحة الدمار الشامل والقدرات المتعلقة بالقذائف التي ستظل معتمدة على المساعدة الخارجية.

ومع أخذ تلك الاعتبارات الأساسية في الحسبان تعيّن على إسرائيل أن تصيغ سياستها المتصلة بالأمن الإقليمي والحد من الأسلحة وسوف أحاول الآن أن أقدم موجزا لنهجنا الذي نتبعه في سياق هذا المنظور الإقليمي الأوسع نطاقا.

تعلق إسرائيل أهمية بالغة على الترتيبات الإقليمية التي تقدم الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، لن يحول هذا النهج دون

وللأسف، فإن مستوى الكلمات الرنانة ضد إسرائيل في بعض وسائل إعلام الشرق الأوسط لم ينقص، وهذا يؤثر أيضا تأثيرا مباشرا على مفاهيم التهديد الإسرائيلي ويدعمها. ونحن نعتقد أن الشرق الأوسط ينبغي أن يتعلم من تجربة أوروبا القيمة في استخدام تدابير بناء الثقة كأداة حيوية في تخفيف التوترات بين الشعوب في سعيها نحو السلام والأمن.

الناس في إسرائيل لا يشعرون بالضرورة، على المستوى الفردي، بأنهم أكثر أمنا أو سلما. وفي الحقيقة، شهدنا، خلال العقدين الماضيين، تزايدا غمطيا في توجيه الصراع إلى مراكز سكاننا، بعيدا عن ميدان المعركة التقليدي.

وبالإضافة إلى هذا، هناك بلدان أخرى في المنطقة لا تقل عن إسرائيل إدراكا للتهديدات الصادرة عن العراق وإيران. وقد سعت بلدان مختلفة في المنطقة أيضا إلى تحسين قدرتها التقليدية على مواجهة تلك التهديدات. ولديها الوسائل للحصول على معدات متقدمة، وهنا مرة أخرى ارتفعت مستويات الأسلحة المتقدمة بشكل كبير خلال العقد الماضي. إن الجيوش في المنطقة لم تصبح أصغر أو أقل تهديدا.

وإذا كانت هذه العوامل، لا تتصل بالضرورة بإسرائيل، فإن أثرها على طبيعة بيئتنا الأمنية كبير وهي تزيد من المخاطر التي علينا أن نأخذها في الحسبان في المستقبل.

هذا كله يؤدي إلى النتيجة الحورية المثيرة للانزعاج بأن الاتجاهات الحالية تبين أن البلدان في الشرق الأوسط يمكنها أن تحوز خلال العقد القادم كميات أكبر من الأسلحة التقليدية المتقدمة، ومن القدرات الكيميائية والبيولوجية والنووية والقذائف الطويلة المدى. هذه الحالة تجعل الشرق الأوسط من أسوأ المناطق، ويشكل أكثر تهديدا ليس الشرق الأوسط الجديد الذي كنا نتمناه.

مشكلة العراق القائمة حاليا وجهود إيران المستمرة في مجالي الأسلحة النووية والقذائف. وباختصار، فإننا نرى أنه ليس ثمة مكان لهذا البند من جدول الأعمال في هذه الهيئة الموضوعية والمتخصصة، التي ينبغي أن تنشغل بتدابير بناء الثقة البناءة بقدر أكبر والتي يدعو إليها ميسر الحاجة في منطقتنا.

ونعتقد أيضا أنه قبل اتخاذ أي إجراء بشأن هذا البند ينبغي لهذه الهيئة أن تأخذ في الحسبان، الخطوات الملموسة الأخرى التي اتخذتها إسرائيل في مجال الحد من الأسلحة في السنوات الأخيرة. لقد وقّع وزير خارجية إسرائيل، في نيويورك، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذا تعبير هام له مغزاه يدل على التزام إسرائيل بمبدأ المعاهدة. وإسرائيل من بين أكثر الدول نشاطا في اللجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا، وتسعى إلى تهيئة الأوضاع التي سوف تمكّن إسرائيل من المصادقة على الاتفاقية.

وإضافة إلى ذلك، وقّعت إسرائيل في عام ١٩٩٣ على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتلتزم بأهدافها. ونلاحظ مع القلق بأن بلدانا عربية معينة لم توقّع أو تصادق على الاتفاقية، ونبقي في الأذهان بصفة خاصة أن تلك الأسلحة استخدمت أكثر من مرة في منطقتنا.

وأود أن أشير الآن إلى الأسلحة التقليدية. نعتقد إسرائيل أن انتشار تلك الأسلحة لا يزال يمثل تهديدا من أشد التهديدات الأساسية اليومية للأمن والاستقرار في مناطق كثيرة من العالم، وهو تهديد لا يقل عن ذلك في الشرق الأوسط. وتبعاً لذلك، تشارك إسرائيل في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية منذ عدة سنوات مضت. ونعتقد بأن مشاركة جيراننا العرب بدرجة هامة وعلى نطاق أوسع

تأييد إسرائيل للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للحد من انتشار الأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية، وعند الاقتضاء تأييد الترتيبات العالمية التي لا تعوق خطوط الأمن الحيوية لإسرائيل والتي قد تكمل خطوط الأمن المطلوبة على الصعيد الإقليمي.

ودأبت إسرائيل، على مر السنين، وبصورة ثابتة، على تأييد مبدأ عدم الانتشار ولم تعتمد على الإطلاق سياسة مناهضة لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. بيد أن إسرائيل تعتقد بأنه لا يمكن أن تكون المعاهدة بديلاً لترتيب إقليمي في الشرق الأوسط، حيث لا تزال الحروب، والصراعات المسلحة، والعداوة السياسية، وعدم الاعتراف سائدة حتى الآن. هذه الحقائق السياسية في منطقتنا ألزمتنا باتباع النهج العملي، نهج الخطوة تلو الأخرى، آخذين في الاعتبار الهدف النهائي المتمثل في إرساء سلام شامل بين جميع دول المنطقة.

ووفقاً لذلك، تؤيد إسرائيل، التوصل في نهاية الأمر، إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية، من خلال اتفاقات يتوصل إليها الأطراف في الإقليم عن طريق التفاوض بحرية، ويتم في جميع دول المنطقة ويشملها. وفي الواقع، وخلال العشرين عاماً الماضية شاركت إسرائيل في توافق الآراء في اللجنة الأولى المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ويحدونا الأمل في الإبقاء على هذا التوافق في الآراء.

وإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن البند المعنون "حظر انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" لا يزال مدرجاً في جدول أعمالنا، مما يدل على أن ثمة محاولة سياسية شفافة لاستفراد إسرائيل بطريقة مضخمة. لقد أدت القرارات المتخذة بشأن هذا البند إلى تحويل الانتباه عن مشاكل الانتشار الحقيقية والملحة في منطقتنا. ويتجاهل هذا البند

وأخيراً، لا تزال إسرائيل متمسكة بنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ودأبت على تأييد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمنع الانتشار في مجالي الأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية عن طريق مجموعة الموردين النوويين، والمجموعة الاسترالية، واتفاق واسنار. ومما يبعث على قلقنا محاولات بعض البلدان التي ترمي إلى إضعاف تلك النظم.

هذه هي الخطوات الملموسة التي اتخذتها إسرائيل. ونتوق إلى أن يتخذ جيراننا خطوات مماثلة تؤكد من جديد نواياهم لإسرائيل والمجتمع الدولي.

وفي نهاية الأمر، ومع نظرنا في الوقت الحاضر، وتطلعنا إلى المستقبل، يتعين أن نستهل، كدول، توافقا في الآراء، أكثر اتساعا وعمقا بشأن الطريقة التي تمكننا من توسيع دائرة السلام، وتعزيز الاستقرار وإقامة المزيد من التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولقد شاهدنا في العقد الماضي حروبا أسفرت عن موت الملايين من الناس. والتي فقدت فيها البشرية، في بعض الأحيان، بشريتها. ولا بد ألا يتكرر ذلك مرة أخرى. وقيل في سياق آخر ووقت آخر إنه ما من بديل للنصر. وفي الحقيقة، ما من بديل للسلام، فالسلام هو النصر الوحيد.

السيد ليلونغ (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أهنيكم بحرارة، باسم وفد هايتي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد بخاصة على دعم وفدي لكم وتعاونهم معكم على أفضل وجه، بصدد أدائكم لمسؤوليتكم الهامة.

في السنوات الماضية تحقق قدر من التقدم في ميدان نزع السلاح، ولئن كان بطيئا، وذلك باعتماد تدابير ملموسة، ولا سيما في مجالي الشفافية والتحقق، فيما يتعلق بالقضاء على فئات معينة من الأسلحة. وليس بوسع المرء أن ينكر أنه لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،

من شأنها أن تعزز الثقة المتبادلة وتبرز الأهمية المتواصلة لتركيز الاهتمام على أخطار الأسلحة التقليدية.

وتشارك إسرائيل مع المجتمع الدولي في الشعور بالقلق إزاء استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد استخدما عشوائيا، ولكن بالنظر إلى حالة الأمن في إسرائيل، نجد أنها غير قادرة على المساهمة في الحظر التام على استخدام تلك الألغام وبالرغم من ذلك، صادقت إسرائيل في عام ١٩٩٥ على الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة وصادقت مؤخرا على البروتوكول الثاني المعدل والبروتوكول الرابع للاتفاقية. وفيما يتعلق بقضية الألغام الأرضية، تواصل إسرائيل الوقف الاختياري المفروض على تصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد منذ عام ١٩٩٤، وتعتزم مواصلة هذا الوقف الاختياري إلى أجل غير مسمى. ولا تزال على استعداد للمساهمة في التوصل إلى اتفاق لحظر نقل جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد ولقد أوقفت إنتاج تلك الألغام. ولا تزال إسرائيل تشارك بنشاط في برامج إنسانية مصممة لتعزيز الوعي بالألغام وإعادة تأهيل ضحايا الألغام الأرضية.

أما الإبحار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يؤثر على سلامة المدنيين في الصراعات الداخلية والدولية، على حد سواء، فهو قضية أخرى جديرة بأن نوليها اهتماما خاصا. وتؤيد إسرائيل، من جانبها المبادرات المصممة للحد من التداول غير المشروع لتلك الأسلحة وسوف نشارك مشاركة تامة في هذه الجهود. وتعرب إسرائيل عن الأمل في أن يضع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإبحار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المقرر عقده في سنة ٢٠٠١، الأسس الضرورية من أجل تحقيق تقدم موضوعي في هذا المجال.

ألم تكن تلك الآثار المريعة للكوارث التي وقعت في يومي ٦ و ٩ آب/أغسطس ١٩٤٥ كافية بحد ذاتها بحيث تعد عاملا حفازا لزيادة وعي قادة الشعوب كي يتخلوا عن تلك الأسلحة النووية فور وقوع تلك الكوارث؟ ومع ذلك، ومع عدم البدء في تدمير تلك الأسلحة، يتوفر الآن لدى الدول الحائزة لأسلحة نووية قنابل تبلغ قوتها أكثر من ٢ ٥٠٠ ضعف قوة القنابل التي دمرت هيروشيما. وبعبارة أخرى، يتعرض العالم حاليا لقدر أكبر من الخطر الذي كان يتعرض له منذ ٥٥ سنة مضت، مما يجبرنا التزاما لما يمليه الضمير بتخليص أنفسنا مرة واحدة وإلى الأبد من جميع تلك الأسلحة المخيفة. وفضلا عن ذلك، ألا يعتمد بقاء كوكبنا، الميراث المشترك لأنسانيتنا، على ذلك.

وفي هذا السياق يرحب وفدي مع الارتياح بالنتيجة الملفتة للنظر التي توصل إليها مؤتمر سنة ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأخيرا وافقت الدول الحائزة على أسلحة نووية، في ذلك المنتدى، على أن القضاء التام على ترساناتها النووية يعد الضمان المطلق الوحيد من اللجوء إلى تلك الأسلحة. ويرحب وفدي بما قرره الدول الحائزة لأسلحة نووية أخيرا للتخلي عن عقيدة الردع كي تمضي قدما في العملية. لقد استخدمت تلك النظرية لفترة طويلة بوصفها إطارا تعمل فيه تلك الدول للإبقاء على تفوقها العسكري، حتى إلى حد تحويل أسلحتها النووية إلى أدوات ابتزاز.

ويجب علينا مهما حدث أن نتوخى الحذر ضد الشعور بالابتهاج وأن نكفل أن لا تظل الالتزامات التي تتعهد بها الدول الأطراف بمجرد كلمات. ويجب علينا أن نعمل على أن تؤدي تلك الالتزامات إلى القيام بأعمال محددة. ويؤسفني أن أقول إننا في أحيان كثيرة نعلق اهتماما أكبر على الشكل لا المضمون ونحمل من الناحية الجوهرية تنفيذ برنامج العمل الذي بدأنه تلك العملية.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والاتفاقية المعنية بالأسلحة البيولوجية والسمية، حتى اليوم أفضل الصكوك المتوفرة لنا كي نضمن الاستقرار على الصعيد العالمي.

ومن الواضح أنه يتعين أن تبذل الدول الحائزة لأسلحة نووية كل ما في وسعها لتلزم أنفسها على نحو لا لبس فيه بعملية القضاء التام على الترسانات، وإن لم يكن قد تحدد موعد ثابت لتحقيق هذه الغاية.

ولكي أبين الخطر الوشيك للعيش في عالم مسلح مع ما يسمى أجهزة الردع، أقتبس عبارات وردت في كلمة للسيد إتشو إيتو، عمدة ناغازاكي، في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٠، بشأن الغبار المتساقط من القنابل الذرية التي أسقطت على هيروشيما وناغازاكي. حيث قال:

”لقي ما يزيد على ٢١٠ ٠٠٠ نسمة حتفهم على الفور أو ماتوا نتيجة الجراح التي أصابتهم في الأشهر التي أعقبت ذلك. لم تكن الغالبية العظمى من أولئك الأشخاص جنودا ولكنهم كانوا مدنيين غير مقاتلين. والقنابل الذرية التي ألقيت من ارتفاع ٩ ٠٠٠ متر تقريبا، انفجرت على ارتفاع ٥٠٠ متر فوق سطح الأرض، وتسببت في وهج حراري بلغت حرارته عدة آلاف من درجات الحرارة المثوية، غطت المدن الواقعة تحتها بإشعاع مميت، وسحقت وأحرقت الأخضر واليابس بسبب قوة الانفجار الهائلة. وحتى الوقت الحاضر، أي بعد ٥٥ سنة، لا يزال يعيش زهاء ٣٠٠ ٠٠٠ شخص من مَن ظلوا على قيد الحياة بعد إلقاء القنابل الذرية على هيروشيما وناغازاكي في حالة خوف من الموت ويعانون من الآثار المتأخرة“.

١٠٥ بلدان. وأسفرت هذه الأدوات عن وقوع ضحايا جدد في ٧١ بلدا منذ آذار/مارس ١٩٩٩. وفي ما بين الدول الأطراف الـ ١٠١ لم يتم التحقق من أية انتهاكات للأحكام الرئيسية من الاتفاقية التي تقضي بعدم استخدام وإنتاج هذه الألغام والاتجار بها. وقد دمر ٥٠ بلدا ما يزيد على ٢٢ مليوناً من الألغام الأرضية المضادة للأفراد - ١٠ ملايين منها منذ آذار/مارس ١٩٩٩. وقد قامت ٢١ دولة من الدول الأطراف بتدمير مخزونها تدميراً تاماً.

وعلى حين تجدر الإشارة إلى أنه قد سجل انخفاض كبير في استخدام وإنتاج الألغام ونقلها، فما زال يتعين عمل الكثير للقضاء التام على هذه الأجهزة. هذا هو السبب الذي يدعو وفدي إلى التأكيد على ضرورة التنفيذ التام والسريع لأحكام اتفاقية أوتاوا التي تحدد الالتزامات التي تقضي بتوفير المعلومات عن تدمير الألغام ووضع جداول زمنية لذلك. ونحث الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية أوتاوا على أن تفعل ذلك، ونرى أنه يجب أن تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي في تلك العملية. ونغتني هذه الفرصة لنرحب بأعمال الاتحاد الأوروبي في مجال إزالة الألغام وتقديم المساعدة للضحايا.

ويشكل الانتشار المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة خطراً على العالم. ولا حاجة بنا إلى أن نشير إلى الولايات الناجمة عن استخدام هذه الأسلحة أو إلى أثرها على التنمية المستدامة. ويؤدي الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة الخفيفة إلى زعزعة استقرار الدول وتهديد أمن السكان. ولا يعرف هذا الاتجار حدوداً وطنية أو إقليمية. وتؤدي الأسلحة الخفيفة إلى إذكاء لهيب صراعات شتى معظمها صراعات محلية، وهذه الأسلحة يسهل نقلها وتناسب هذه الصراعات أكثر من غيرها. كما يمكن الحصول عليها بأسعار زهيدة ويتلف على شرائها الإرهابيون والعصابات المسلحة في المراكز الحضرية الرئيسية. ويذكر الخبراء في هذا الميدان أن

ولقد كانت القرارات المتخذة في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبدء سريان اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ واعتماد اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، كلها دلالات مشجعة في إطار الجهود المبذولة في سبيل نزع السلاح. واتفق في الرأي مع السيد كوفي عنان، الأمين العام بأنه ينبغي للدول الحائزة على الأسلحة النووية أن تسعى بمزيد من الجدية إلى تحقيق نزع السلاح النووي. أما فيما يتعلق بالمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في عام ١٩٧٢ بشأن الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، فقد سر وفدي للقرار الذي اتخذته بيل كلينتون، رئيس الولايات المتحدة، في ١ أيلول/سبتمبر بإرجاء نشر منظومة الدفاع الوطنية المضادة للقذائف.

ونحن نرحب بالأعمال الجارية الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تسهم في تحقيق السلام والأمن الدوليين. ولهذا، نشجع دول آسيا الوسطى الخمس على مواصلة الحوار مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن جعل منطقتها خالية من الأسلحة النووية.

وبينما يرحب وفد هايتي مع الارتياح بالتقدم المحرز في ميدان نزع السلاح، فإنه يشعر بالقلق إزاء عدد ضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد صادق على اتفاقية أوتاوا لإزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والتي دخلت حيز النفاذ في آذار/مارس ١٩٩٩، ١٠٧ بلدان ووقع عليها ١٣٩ بلداً مما يمثل ثلاثة أرباع بلدان العالم. إلا أنه من بين الـ ٥٦ بلداً التي لم توقع على الاتفاقية يوجد عدد من البلدان التي لديها مخزونات كبيرة من هذه الأسلحة. فما زال يوجد ٢٥٠ مليون من هذه الأدوات الفتاكة في ترسانات

استئناف المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفضلا عن ذلك، وفيما يتعلق بالدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية والتي لم تخضع منشآتها حتى الآن لنظام الضمانات الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا بد من بذل قصارى الجهود لكفالة أن تصبح هذه الدول أيضا في يوم من الأيام أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولقد أحرزنا تقدما، ولكن لا يزال يتعين عمل الشيء الكثير. وإذا كنا نتوقع أن نبني عالما خاليا من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نظهر إرادة سياسية قوية.

ولهذا يناشد وفدي بصورة عاجلة جميع البلدان أن تتحلى بالتعددية الحقة التي تسودها الشفافية والقانون. عندئذ فقط تصبح الرؤيا التي أعلنها رؤساء الدول والحكومات في إعلان الألفية حقيقة واقعة وسوف تكرر الأموال الطائلة، التي تستثمر الآن لتدمير كوكبنا المحتمل، من أجل بناء عالم أفضل - عالم تعمل فيه حكوماتنا معا أخيرا من أجل أمن حقيقي. آتخذ سوف ينصب تركيز العالم على تحقيق نمو اجتماعي - اقتصادي للدول وعلى تطوير ثقافة السلام، بدءا من مرحلة الطفولة، فيما بين جميع الشعوب.

إننا إذ نبقي في الأذهان هذا التصور للسلام، أود قبل أن أختتم كلمتي، أن أطلق صيحة للإعلان عن الأمل المبرح الذي أشعر به من جراء العنف المتصاعد حاليا في جزء من أكثر الأجزاء حساسية في كوكبنا. وأود أن أشدد على ضرورة وإلحاحية سلك طريق الحوار والتفاوض.

السيد عمار (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا، باسم وفدي وبالأصالة عن نفسي، عن أن أهنيكم يا سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة. ووفدي على يقين، بما لديه من ثقة في مؤهلاتكم

ما يزيد على ٣٥ مليون نسمة في حوالي ٢٠ بلدا يقعون ضحايا بطريقة أو أخرى للصراعات المحلية. والآثار المدمرة لهذه الأسلحة لها عواقب سياسية واجتماعية واقتصادية. ولهذا من الضروري العاجل تقييم نطاق هذه الظاهرة والتماس الحلول لهذا الداء. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي تمام التأييد الإعلان الذي أصدرته في ٩ تشرين الأول/أكتوبر جامايكا باسم الاتحاد الكاريبي وهايي عضو فيها.

ووفدي مقتنع بأن أفضل سبيل لعلاج هذه المسألة هو اتباع نهج شامل منسق على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. ونرحب مع الارتياح بقرار الجمعية العامة ٥٣/٧٧ هاء الذي قررت فيه عقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة من كافة جوانبه في موعد لا يتجاوز ٢٠٠١.

وفيما يتعلق بهذا الموضوع، يهنئ وفدي جمهورية النيجر الشقيقة التي أشعلت في ٢٥ أيلول/سبتمبر شعلة "السلام" وذلك بتدمير ما يزيد على ألف من هذه الأسلحة الصغيرة المدمرة. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنشيد بالخطوات التي اتخذتها بلدان أخرى في هذا المجال في السنوات الأخيرة.

وكما أكد السيد دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح في أيار/مايو الماضي، حيث قال:

"انقضى ما يزيد على عقد من الزمان منذ نهاية الحرب الباردة. ولم نغتنم بعد الفرصة لوضع نظام دولي جديد للأمن الجماعي التعاوني. ونحن الآن في مرحلة حرجة في الشؤون الدولية".

وفي مواجهة هذا التحدي الكبير يجب علينا أن نسعى إلى ضمان الحفاظ على معاهدة الحد من القذائف التسيارية ونفاذ معاهدات من قبيل معاهدة بليندا. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وستارت الثانية وبروتوكولها، بأسرع ما يمكن. ويجب علينا أيضا أن نشجع

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. وتعرب المغرب عن أملها في أن يمارس المجتمع الدولي الضغط اللازم للاستجابة إلى هذه المناشدة.

إن المغرب تأسف، إذ أنه على الرغم من النتائج الإيجابية التي خلص إليها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لم ينجح مؤتمر نزع السلاح في جنيف في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج للعمل في مجال نزع السلاح النووي. وفضلا عن ذلك، يؤيد وفدي بقوة اقتراح السيد كوفي عنان الرامي إلى عقد مؤتمر دولي لدراسة سبل القضاء على الخطر النووي ونؤكد من جديد على ضرورة عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة معنية بترع السلاح.

وأقترح أيضا عقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، يهدف إلى إقامة شراكة وتعاون فيما بين الدول، والمجتمع الدولي ومنظمات غير حكومية كي يتسنى التوصل إلى حلول للمشاكل التي يسببها انتشار تلك الأسلحة. وفي هذا الصدد تعرب المغرب عن اعتقادها الراسخ بضرورة مكافحة هذه الظاهرة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ونرى أنه علاوة على القرارات الرسمية التي سوف تعتمد في المؤتمر - سوف يُحكم على نجاح المؤتمر في مكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأنواع من الأسلحة من نتائج تنفيذ تلك القرارات.

وتعرب المغرب عن سرورها إذ ترى إظهارا للإرادة السياسية الآخذة في الزيادة في دول شتى لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة. ولا نزال نشعر بالقلق الكبير إزاء الإفراط في تكديس الأسلحة التقليدية في أجزاء معينة من العالم، ولا سيما في أفريقيا. ونرى بأن هذه الظاهرة ليست السبب الجوهري فحسب لموت مئات الآلاف من الناس، بل إنها تؤثر أيضا بصورة مباشرة ورئيسية في التنمية الاجتماعية -

الإنسانية والفنية ومعرفتكم المتعمقة بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي، من أنكم سوف تديرون أعمالنا بحيث تحقق النجاح الذي نتظره جميعا.

لقد تمكن مؤتمر الاستعراض السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في نيويورك، من اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء أوجزت آراء وأهداف الدول الأطراف في المعاهدة وإن لم يتحقق ذلك بدون صعوبات. وقد يكون هذا المؤتمر حدثا بالغ الأهمية نظرا لأنه أول مؤتمر استعراض يعقد بعد مؤتمر عام ١٩٩٥ والذي مدد إلى أجل غير مسمى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونهج الحد الأدنى هو أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حققت إلى حد كبير ما تُوحي لها أن تحققه وليس ثمة تساؤل بشأن قيمتها فيما يتصل بالمحافظة على السلام والاستقرار الدوليين. ولا يزال نهج الحد الأقصى يُنكر أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حققت أي تقدم في ميدان نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. وبوسع المرء أن يشكّل، فيما بين هذين النهجين، رأيا موضوعيا وواقعيًا مؤداه أن المؤتمر السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لاستعراض المعاهدة، تمكن بالرغم من إتمامه بوجود ثغرات وإغفالات فيه تمكن من اتخاذ مواقف إيجابية واضحة فيما يتعلق بكل من التدابير العملية لترع السلاح التي يتعين أن تتخذها الدول الحائزة على أسلحة نووية ومسألة الشرق الأوسط.

ونتيجة لذلك، وافق المؤتمر ولأول مرة، على أن يذكر بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وناشد إسرائيل الانضمام إلى هذه المعاهدة وأن تُخضع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإذا ما استجابت إسرائيل، فإنها سوف تسهم هذه المناشدة في دعم السلام والأمن الإقليميين وفي تنفيذ قرار

القائمة على أساس القانون الدولي - على غرار ما كان عليه الحال بالنسبة لمسألة ما يسمى بالصحراء الغربية.

لقد أثار أحد الوفود هذه القضية في بيانه أمام لجنتنا، بالرغم من أن هذه المسألة تندرج ضمن الصلاحيات المطلقة بصورة خاصة لمجلس الأمن. بيد أن هذه الفرصة تتيح لي أن أوضح الحالة فيما يتعلق بذلك السؤال. ليكن معلوماً أن مسألة ما يسمى بالصحراء الغربية تتعلق بتحقيق السلامة الإقليمية للمملكة المغربية. ووصلت هذه المسألة إلى نهايتها على إثر الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية واتفاقات مدريد. ولكن استجابة لمناشدة بعض الحلفاء، اقترح المغرب، التزاما بالشفافية ورغبة منه في إظهار حسن النية، بإجراء استفتاء نزيه ومنصف. ومنذ ذلك الحين لم يتوقف المغرب عن التعاون بلا تحفظ مع الأمم المتحدة لضمان إنجاز العملية، مع احترام حق جميع الصحراويين دون أي تمييز في التصويت.

وفي اجتماع برلين، الذي عقد منذ أيام قليلة تحت رعاية السيد بيكر، أعلن المغرب - بالرغم من أن نواياه الحسنة وعزمه الأكيد كانت هدفا للمكائد التي سعت إلى تشويه روح ونص الاستفتاء وتنفيذه - عن استعداده للدخول مع الجانب الآخر في حوار مخلص وصريح بشأن هذا الصراع، الذي ظل محتدما منذ زهاء ٢٥ سنة حتى الآن. وقبل هذا الاقتراح بالترحيب لأنه من المحتمل أن يساعد في تذليل العديد من العقبات التي تعوق عملية حسم هذه القضية في الوقت الحاضر.

وهكذا لم يفُت رئيس مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي أن يعرب في بداية هذا الأسبوع عن تأييده لاقتراح المملكة المغربية، إيماناً منه بأن الطريق المسدود الحالي لا يمكن اجتيازه إلا عن طريق الحوار المفتوح والصريح، الذي يعالج جميع جوانب الصراع، بين الأطراف المعنية.

الاقتصادية في أفريقيا. وتناشد المغرب المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان التي تنتج الأسلحة الخفيفة، أن تبذل جهداً دولياً مشتركاً وأن تواصل بذل ذلك الجهد كي تتصدى على نحو أفضل للتحديات التي يفرضها الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن يبحث مؤتمر عام ٢٠٠١ في وضع تدابير من أجل تعزيز تنظيم نقل الأسلحة الصغيرة وزيادة الشفافية في هذا الميدان. وفي الوقت نفسه ينبغي أن يطالب المؤتمر بزيادة التعاون على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما يتصل بتنفيذ خطط وبرامج جمع وتدمير تلك الأسلحة.

وفيما يتعلق بالشفافية في مجال نزع السلاح، ترى المغرب أنه يتعين تطبيق هذه السياسة على جميع أنواع الأسلحة والتكنولوجيات ذات الصلة - بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل. فالأمن غير قابل للتجزئة ومن الأهمية أن تتوفر الشفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل فضلاً عن الأسلحة التقليدية. ولا بد من توسيع نطاق سجل الأسلحة التقليدية ليشمل أيضاً الميزانيات العسكرية، والإنتاج الوطني من الأسلحة، والمخزونات الموجودة حالياً وأسلحة الدمار الشامل.

ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليؤكد من جديد التزام المغرب بمبادئ وأهداف نزع السلاح، وهذا التزام تجلّى في أغلب الأحيان بتوقيعنا على شتى المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي. وبصفة خاصة، كرس بلدنا نفسه على الدوام للمساهمة في الجهود الدولية الإقليمية الرامية إلى المحافظة على السلام والأمن، كلما طلب منا ذلك. وعلى الصعيد الدولي، هناك أمثلة كثيرة تدل على التزامنا. وعلى الصعيد الإقليمي، اخترنا دائماً طريق السلام لتسوية الصراعات ودافعنا على الدوام وأيدنا المبادرات

المحاولة، التي من شأنها زعزعة استقرار المناخ الدولي حول اليابان والإضرار بما تستهدفه سياساتها من صون السلام والرخاء داخل نطاق اليابان وخارجها.

وبالنظر إلى آراء سكان اليابان الذين يشتركون على نطاق واسع في مناهضة الأسلحة النووية وبقوة ودون مساومة، فمن الخيال المسرف في الغلو بمجرد التلميح بإمكانية أن يتحول بلدنا المتمتع بالديمقراطية إلى قوة نووية.

وإذا لم تكف هذه الحجج لإقناع ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود أن أوضح الوقائع كما هي وأترك هذه الوقائع تتحدث عن نفسها.

أولا، لقد أعلنت اليابان على الملأ أنها ستتقيد بالمبادئ الثلاثة المناهضة للأسلحة النووية، وهي عدم امتلاك هذه الأسلحة، وعدم تصنيعها، وعدم إدخالها إلى أراضيها. وقد تقيدت بهذه المبادئ وستواصل التقيد بها.

ثانيا، في المجال القانوني، تقصر تشريعات اليابان المحلية أنشطتها المتصلة بالأنشطة النووية بشكل تام على الأغراض السلمية.

ثالثا، اليابان دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويجري امتثالها لالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة والتحقق منها من خلال التطبيق الكامل لتدابير الضمانات الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية بكامل أبعادها. وقد كانت اليابان، بهذه المناسبة، أول دولة تصدق على البروتوكول الإضافي المبرم مع الوكالة.

رابعا، تنشط اليابان في محاولة الترويج للأخذ بتدابير واقعية تدرجية لترع السلاح النووي في العالم، اعتقادا منها بأن مأساتي هيروشيما وناغازاكي لا ينبغي أن تتكررا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن للممثلين الذين يودون الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد.

هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر على بيانين. ومدة البيان الأول محددة بعشر دقائق والثاني بخمس دقائق.

السيد ياماغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): وجه ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعض التلميحات إلى سياسة اليابان الخارجية وسياستها الدفاعية في البيان الذي أدلى به في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. ويستطيع وفدي اللجنة عذرا ليوضح حقيقة الأمر بقبول دعوة ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذا الصدد.

فقد ذكر في بيانه أنه ينبغي لليابان إيضاح موقفها من التخلي عن محاولة التسلح النووي. ومهمتي اليوم يسيرة لأن من الواضح للجميع أنه لا حقيقة مطلقا للدعاء بأن اليابان تحاول أن تصبح قوة عسكرية حائزة للأسلحة النووية. والواقع أن اليابان بوصفها دولة تولي الاهتمام الواجب لقدرتها على الدفاع عن نفسها. وهل هناك بلدان لا تفعل ذلك؟

ويتمثل الجانب الهام من جهد اليابان الرامي للدفاع عن النفس في التزامها المستمر بالتوجه الجوهرية في سياساتها بألا تصبح قوة عسكرية يمكن أن تشكل خطرا عسكريا للآخرين. وقد طُبّق هذا التوجه في سياساتها وحافظت عليه من خلال قصر قدرتها العسكرية على قدرة عسكرية ذات طابع دفاعي محض، تستند إلى دستورها ذي التوجه السلمي الأصيل.

وأشار ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى محاولة اليابان أن تسلح نوويا. ولا تقوم اليابان بأي محاولة من هذا القبيل، كما أنه لا توجد أية أسباب للقيام بهذه

أيضا على دفع هذا النظام إلى الانضمام لهذه المعاهدة الهامة. ولم تنضم إسرائيل إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية ولا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية ولم تصدق عليهما، الأمر الذي مما يثير تساؤلات خطيرة بشأن التزام النظام المذكور بحظر أسلحة الدمار الشامل.

وقد استحدثت إسرائيل أيضا قذائف ومقاتلات بعيدة المدى، يصل مداها إلى ٥٠٠٠ كيلومتر، ولها القدرة على حمل أسلحة الدمار الشامل. ولا حاجة بي للإشارة إلى سجل بلدي، الذي أخضع، بوصفه طرفا في معاهدة عدم الانتشار، جميع مرافقه لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو طرف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ويقدم بدءا من العام الماضي مشروع قرار بشأن القذائف، مما يجعل من الواضح قلقنا إزاء إدخال القذائف إلى المنطقة.

وكانت الوفود في هذه القاعة اليوم تنتظر وتتوقع أن يعرب ممثل إسرائيل عن معاني الندم فيما يتعلق بالأنشطة الإجرامية التي يرتكبها ذلك النظام والتدابير التي يتخذها في الأراضي المحتلة. فالفلسطينيون الأبرياء يُقتلون في الشوارع بأشد الوسائل وحشية، كالمروحيات الهجومية والدبابات.

ومن المدهش للغاية أن ممثل هذا النظام، الذي فشل حتى في إدانة الاستفزازات أو الإغراب عن أسفه على قتل الأشخاص الأبرياء، يدعو بلدان المنطقة إلى المشاركة في تعزيز بناء الثقة.

واسمحوا لي أن أؤكد من جديد أن الحل الوحيد والدائم للمشكلة العويصة في الشرق الأوسط يتمثل في منح الشعب الفلسطيني حقوقه الأساسية، كما نص على ذلك العديد من القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة، وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وكما ذكر رئيس وزرائنا خلال المناقشة العامة في الشهر الماضي، سيقدم وفدي مشروع قرار عنوانه "طريق إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية". وأود أن أطلب إلى جميع الوفود، بما فيها وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تأييده.

ولا بد من الاعتراف بأن وفدي مدين لوفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بهذه الفرصة التي لا تقدر بثمن لشرح موقف اليابان من الأسلحة النووية، والتي لم يكن يستطيع الاستفادة منها بغير هذه الطريقة.

السيد بعدي نجاد (جمهورية إيران الإسلامية)
(تكلم بالانكليزية): صدرت اليوم اتهامات لا أساس لها من الصحة، وجهها في بيانه ممثل إسرائيل، وهي بلد لا يمثل بأي شكل من الأشكال مبادئ السلام والأمن ونزع السلاح، كما ترد في مختلف وثائق المجتمع الدولي على هيئة معاهدات ومبادئ توجيهية.

فأولا، تتجلى في طابع بيان إسرائيل مشكلة الشرعية التي تواجهها في المنطقة. ومن المستغرب أن الممثل الإسرائيلي اهتم في بيانه في مناسبات عديدة بلدي بالسعي لصناعة أسلحة الدمار الشامل. وثمة مثل مشهور يقول إن من يسكن في بيت من زجاج لا ينبغي أن يقذف الناس بالحجارة. ودعونا ننظر إلى السجل. فإسرائيل ليست طرفا في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ولم تخضع منشآتها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بل تقوم بتنفيذ برامج نووية سرية، ولا سيما في ديمونة، الأمر الذي يسبب قلقا عميقا للمجتمع الدولي.

وقد طالب مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، الذي عقد منذ شهور، إسرائيل بالاسم أن تنضم إلى المعاهدة، وهذا في حد ذاته دليل على التسليم بوجود هذا الخطر في المنطقة. وحث جميع الدول

عروض في اجتماع جني. وكان العرض الوحيد المقدم هو أن تتنازل سورية عن ترابها، ومياهها، وأرضها، وسيادتها، وكرامتها. هذا هو العرض الإسرائيلي. فهل هنالك في هذه القاعة أي وفد ولو كان وحيدا غير الوفد الإسرائيلي يمكن أن يقبل عرضا من هذا النوع؟

أما الأكذوبة الأخرى، فهي حديث الممثل الإسرائيلي عن قيام دول أخرى في المنطقة بتصنيع أسلحة الدمار الشامل، وصواريخ، وإلى نهاية هذه القائمة التي نتعامل معها في هذه اللجنة، بينما يعرف الجميع أن إسرائيل هي التي أشعلت فتيل سباق التسلح في المنطقة. فهي متخمة حتى أسنانها بالأسلحة التقليدية والنووية والكيميائية والألغام. وقد أعلن علماء إسرائيليون أن إسرائيل لديها ما يزيد عن ٣٠٠ قنبلة نووية، وبالإمكان نقلها على صواريخ وطائرات لإحراق المنطقة بكاملها.

إن المنطق الإسرائيلي بحذ ذاته منطق عدواني. فبحجة الأمن الكاذبة يرر الإسرائيليون كل ما تم تحريره عالميا. وفي الحقيقة إن من يحتاج إلى الأمن هم العرب. فالأراضي العربية محتلة، والمواطنون العرب هم الذين يُقتلون. والعرب هم الذين لا يملكون الأسلحة.

أما أكبر تضليل مارسه الوفد الإسرائيلي أيضا، فهو زعمهم، أنهم مع معاهدة عدم الانتشار النووي في الوقت الذي يعرف فيه العالم كله، وقد تم تسجيل ذلك في آخر استعراض لمعاهدة الانتشار، بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة أو الطرف الوحيد الذي بقي خارج نطاق ضمانات الوكالة الدولية. وترفض إسرائيل إخضاع منشآتها لضمانات الوكالة الدولية.

إن الحديث، سيطول ويطول، لكنني أود أن أختتم كلمتي بالقول بأن السلام في الشرق الأوسط لا يتحقق بتكديس الأسلحة بهدف إرهاب الآخرين بها وفرض

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): يود وفد الجمهورية العربية السورية أن يمارس حقه في الرد على الادعاءات التي وردت في البيان الذي ألقاه وفد إسرائيل.

وفي البداية أود أن أؤكد على أن الوفد الإسرائيلي قال كل شيء، إلا أنه لم يقل الحقيقة. ومن المعروف جيدا أن السلام مرتبط بالحقيقة، التي على أساسها تُبنى جسور السلام والعدل. ومما يثير السخط إزاء ما ورد في البيان الإسرائيلي هو الإصرار على تزوير الحقائق وقلبها. ونعتقد أن ذلك هو حقيقة الاستراتيجية الإسرائيلية.

لقد تحدث الوفد الإسرائيلي عن السلام، بينما يرى العالم أجمع كيف يتحقق السلام على الطريقة الإسرائيلية. والطريقة الإسرائيلية هي قتل الأبرياء، وإرسال الجيش لكي يقتل كل ما هو حي على الأرض. ويتحدث الوفد الإسرائيلي عن السلام ونزع السلاح، والصواريخ الإسرائيلية والدبابات تقتل كل ما هو أمامها من أطفال ونساء وشيوخ فلسطينيين، وحتى عرب في مناطق أخرى.

لقد سقط خلال ما يقل عن أسبوعين ما يزيد عن ١١٥ شهيدا. وبكل المعايير هذه مجزرة، ترتكب ضد شعب أعزل وضد الأطفال الذين يشعرون بالقهر الإسرائيلي، وهم لا يملكون أي شيء للدفاع عن أنفسهم إلا الحجارة وأجسادهم. فأين السلام مع الفلسطينيين، وهناك شعب أعزل يقتل، ومقرات القيادة الفلسطينية تدمر؟

وقد تحدث الوفد الإسرائيلي، ويا للغرابة، عن انسجام مؤسسته مع التوجه العالمي حول الأسلحة الصغيرة، والألغام، والصواريخ، بينما تستخدم هذه الأسلحة الآن للقتل والدمار. لقد وصل حد الكذب في البيان الإسرائيلي إلى القول بأن سورية لم تقبل عروض السلام الإسرائيلية في اجتماع جنيف. وللحقيقة نقول إن إسرائيل لم تتقدم بأية

يسعون إلى السلام، لا يشرف ذلك البلد كثيرا. وإذا كان ممثل إيران يعتقد أنني يجب أن أعتذر عما تبديه إسرائيل من قلق حيال الأنشطة التي تقوم بها إيران، فإنني أخشى من أنني سأفسد عليه عطلة نهاية الأسبوع.

وممثل سوريا أشار إلى حقيقة الاجتماع الذي عقد في جنيف. وأعتقد أنني أعرف أحدث التطورات، وأعرب أن رئيس وزرائنا تقدم بمقترحات بعيدة الأثر للسلام مع سوريا - وأن تلك المقترحات قطعت شوطا بعيدا جدا فيما يتعلق بمشكلة مرتفعات الجولان والسعي إلى إقرار سلام أوسع نطاقا مع سوريا. وما إذا كانت المقترحات قد رفضت من جانب الرئيس الراحل الأسد في الاجتماع مع الرئيس كلينتون خلال خمس أو سبع دقائق، فهذا ما لا أعرفه، إلا أنها رفضت على أي حال. وفيما يتعلق بالحقائق، وما دامت لدينا مثل هذه المقترحات بعيدة الأثر بشأن السلام، أود أن أتساءل ألا يشير رفض هذه المقترحات إلى أن السلام مع إسرائيل لا يزال أمرا غير مقبول في أذهان السوريين؟ وإذا كنت التمس بعض السلوى من كونهم قالوا اليوم وفي مناسبات أخرى، إنهم يسعون إلى إقرار سلام استراتيجي مع إسرائيل، فإنني أتمنى أن أرى ذلك يترجم في الحياة العملية.

أما بالنسبة للأحداث التي وقعت في الأراضي خلال الأيام الأخيرة، فأعتقد أنه ليس من المناسب أن يلقي السوريون علينا مواعظ أو أن يبالغوا في تصوير تلك الأحداث. وكما قلت من قبل، أعتقد أن هذه الأحداث بالغة الخطورة. وينبغي معالجتها بطريقة جادة. إن إسرائيل لم تبدأ هذه الاضطرابات؛ ونحن لا نسعى إليها وليست لنا أي مصلحة في استمرارها. أما بالنسبة للمذابح، فسوف أحتفظ بموقفي فيما يتعلق بسجل سوريا في هذا المجال.

الشروط الإسرائيلية المرفوضة على الشعب العربي والبلدان العربية. وأود التأكيد على أن سورية جعلت من السلام العادل والشامل خيارها الاستراتيجي، وأن السلام لا يمكن تحقيقه إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، تنفيذًا لقرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مؤتمر مدريد.

السيد إسحاق فاروق (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية):

سأحاول الرد على البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إيران وسورية على التوالي. أولا وقبل كل شيء، أود أن أؤكد تأكيدًا قاطعا للوفد الإيراني أن إسرائيل ليست لديها مشكلة فيما يتعلق بشرعيتها، لا في المنطقة ولا خارجها. ثانيا، لقد سجلت في بياني شواغل إسرائيل فيما يتعلق ببرامج إيران في مجالات أسلحة الدمار الشامل والقذائف، ودعمت ذلك بسبب وجيه جدا. فكبار الزعماء الإيرانيين، بمن فيهم الرئيس خاتمي، ظلوا في الآونة الأخيرة - بل في الأيام القليلة الماضية - يدعون إلى تدمير إسرائيل، ويفترض أن يكون الرئيس خاتمي من بين القادة المعتدلين في ذلك البلد. وقد أعلن قادة إيرانيون آخرون عديدون مرارا أن القذيفة شهاب - ٣ مصممة لضرب إسرائيل. ولذا فإنني بصراحة لا أستطيع أن أرى لماذا تكون لديه أي مشكلة فيما يتعلق بقلقي إزاء هذه الحقائق.

وفيما يتعلق بعملية السلام، أقترح عليه بشدة أن يدعنا نحن والفلسطينيين نعالج المشاكل التي لدينا. فهي أخطر من أن تكون مادة للخطابة. حاولنا جاهدين دفع عملية السلام إلى الأمام بطريقة جادة وحازمة. وقد فعلنا ذلك طوال أكثر من ٢٠ عاما. وأود أن أقول إن سجل إيران فيما يتعلق بعملية السلام، ومحاولاتها لتقويض تلك العملية وإضعافها وتشجيع الهجمات الإرهابية ضد أولئك الذين

الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين تحاول إسرائيل تجاهلتهما، وتحاول، إضافة إلى ذلك، إذلال العرب وقهرهم من خلال ما يجري أمام أعينكم جميعا في الأراضي الفلسطينية. فعندما يرفض العرب هذا السلام، الذي يسميه سلام إسرائيل، فمصيرنا هو القصف والقتل والتدمير. فهل هذا هو السلام؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طلبت بعض الوفود ممارسة حق الرد للمرة الثانية. ولكن نظرا لتأخر الوقت، سنستمع إليهم عصر اليوم. وبعد ذلك سنشرع في مناقشتنا المواضيع.

بهذا نكون قد انتهينا من المرحلة الأولى من عملنا، وأقصد بذلك المناقشة العامة. وبموجب برنامج العمل المعتمد، ستبدأ اللجنة اعتبارا من عصر هذا اليوم المرحلة الثانية من عملها، وأقصد بذلك المناقشة المواضيعية للبنود إلى جانب عرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار البنود من ٦٥ إلى ٨١ من جدول الأعمال، والنظر فيها. وكمراجع يسير للوفود، تم بالأمس تعميم الوثيقة A/C.1/55/CRP.2 التي تتضمن الموضوعات التي ستتناولها المناقشة المواضيعية. وبغية تنظيم هذه الاجتماعات بشكل سليم، الوفود مرجوه بأن تتفضل بتسجيل الأسماء على قائمة المتكلمين لاجتماعات محددة، إذا أرادت ذلك.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أبلغ أعضاء اللجنة بأن المشاورات غير الرسمية بشأن الأسلحة الصغيرة المقرر عقدها عصر هذا اليوم قد ألغيت. كما أن الاجتماع التشاوري بشأن الأسلحة الصغيرة، الذي كان من المقرر أصلا أن يعقد في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قد تأجل إلى وقت لاحق.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): أعرب عن الأسف لأننا نأخذ من وقتكم الثمين، سيدي الرئيس، ووقت هذه اللجنة.

المعروف هو أن الجمهورية العربية السورية جعلت من السلام خيارا استراتيجيا لها، وهذه هي الحقيقة. وقد عملت سوريا طيلة الأعوام التي انقضت منذ بدء عملية السلام حتى الآن على التوصل إلى سلام عادل وشامل في المنطقة. وقد ذكرت الأسس التي يمكن لهذا السلام أن يقوم عليها.

لكنني أستغرب ما ورد على لسان المندوب الإسرائيلي الذي يتحدث عن العرض الذي قدم في اجتماع جنيف لكنه يقول الآن إنه لا يعرف أي شيء عن هذا العرض. ولم يأت في هذا العرض، كما نعرف نحن، أي حديث عن الانسحاب الإسرائيلي الكامل وحتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. ويبدو أن الممثل الإسرائيلي لا يعرف سياسات ومواقف حكومته في هذا المجال.

وبالفعل، يبدو أن من الواضح أن إسرائيل ليست مستعدة أو مهية للسلام. وما يجري الآن خير دليل على ذلك. إن ما يجري في كل أنحاء العالم لا يعني بأي شكل من الأشكال أن ترتكب إسرائيل المجازر التي تمت حتى الآن. وهو يعرف أن حكومته قتلت، حتى هذه الساعة، ما يزيد على ١١٥ فلسطينيا. وهي بالفعل مجازر، مجازر حقيقية ترتكب ضد شعب أعزل. وهناك إدانة دولية كاملة لذلك.

المشكلة هي أننا نسمع كلاما عن السلام، لكننا لا نرى إجراءات حقيقية من أجل تحقيق هذا السلام على أرض الواقع، لا على المسار الفلسطيني، ولا على المسار السوري.

وسوريا، كما ذكرت وأؤكد، مرة أخرى أمام هذه اللجنة، ملتزمة بقرارات الشرعية الدولية وقراري مجلس